جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة العلوم الإسلامية

أحاديث الفتن التي أعلها أبو حاتم

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: الحديث وعلومه

✓ من إعداد الطالب :
– سليم صحراوي

– إشراف الأستاذ :
– نور الدين تومي

لجنة المناقشة

أ.د.يوسف عبداللاوي	أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.نور الدين التومي	أستاذ محاضر أ بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.العيد بلالي	أستاذ مساعد ب بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1438– 1439هـ/2017– 2018م

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

للوالدين الكريمين

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من انتظر وسأل

إلى كل من ساعد وساهم لو بكلمة

إلى الزملاء في المهنة

إلى كافة أبناء الأمة الإسلامية.

شكر وعرفان

أشكر المولى عزّ وجلّ الذي وفقني لانجاز هذا العمل شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وهو القائل في كتابه الكريم : [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ] الآية 07 – سورة ابراهيم-

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير لكل أساتذتنا الذين أفادونا في مشوارنا الجامعي وأخص بالشكر الأستاذ الفاضل نور الدين تومي على ما قدم طيلة مشوارنا الدراسي وفي هذه الرسالة فلا أجد إلا أن أسأل الله أن يزقه الإخلاص في القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه، كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد:

تعرضت في هذه الرسالة لدراسة أحاديث الفتن التي أعلَّها أبو حاتم، وقد احتوت هذه الرسالة على مبحثين، مبحث نظري وأخر عملي، أما النظري فهو بحث حول العِلَّة وبعض مفاهيمها، وترجمة لأبِي حاتم .

أما المبحث العملي فهو عبارة عن تخريج لهذه الأحاديث ودراستها بجمع أقوال النقَّاد وعلماء الحديث في الرُّواة و المرويات، والمقارنة بينها إن وجد خلاف قصد الوصول إلى نتيجة سواء بإثبات الوجهين أو بترجيح أحدهما على الآخر باستعمال منهج المحدثين في المقارنة بين الاختلاف في الراوي أو المروي .

وفي الأخير خاتمة وجاء فيها أهم النتائج المستفادة من هذه الرسالة .

Résumé du message

Louange à Dieu seul et prières et paix soient sur ceux qui n'ont pas de prophète après lui Cette thèse contient deux sujets, théoriques et pratiques, tandis que la théorie est une recherche sur le bug et certains de ses concepts, et une traduction d'Abu Hatem.
Le sujet pratique, il est la graduation de ces conversations et d'étude paroles recueillies des critiques des érudits modernes dans les narrateurs et Almruyat et comparer si un différend afin d'arriver à une conclusion si la preuve de duplex ou pondération, l'un sur l'autre en utilisant l'approche moderne pour comparer la différence du narrateur ou d'irrigation.
Enfin, il conclut par les conclusions les plus importantes de cette lettre.

مقدمة :

اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَسْئُولُ الْمَرْجُوُّ الْإِجَابَةَ أَنْ يُمَتِّعَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَافِيَةِ، فَإِنَّ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَنَعِيمَهُمَا وَفَوْزَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ، وَمَا اجْتَمَعْنَ فِي عَبْدٍ بِوَصْفِ الْكَمَالِ إِلَّا وَقَدْ كَمُلَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَنَصِيبُهُ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ بِحَسَبِ نَصِيبِهِ مِنْهَا.

أجل فالمسلم بحسب تمسكه بالسنة تكون سعادته في الدنيا و الآخرة، لذا حث النبي ﷺ على التمسك بسنته و بأبلغ الألفاظ و المعاني فقال "عضوا عليها بالنواجذ...."، و سنة النبي هي أقواله و أفعاله و تقريراته، و قد أخبر النبي ﷺ بما سيحصل بين المسلمين من تفرق و ضلال كما حصل لأهل الكتاب من قبلنا و أنه لا ينجو منه إلا من تمسك بسنته و على فهم أصحابه رضوان الله عليهم الذين تعلموا على يده، فجاء في الحديث " من كان على مثل ما أنا عليه و أصحابي " ففي قوله "و أصحابي " إشارة إلى التقيد بفهم أصحابه، لا كل فهم، فإنَّ البشر متفاوتون في ذلك و الصحابة هم الذين زكاهم الله وهم الذين عاشوا مع الرسول ﷺ فكانوا هم الذين طبقوا ذلك الفهم، فما كان فيه من خطأ صوبه ﷺ، و نظير هذا في القرآن قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا). معلوم أنه من يشاقق الرسول ﷺ فهو من الهالكين لكن الله سبحانه تعالى زاد إلى ذلك "سبيل المؤمنين "، فنقول من هم المؤمنين الذين يقصدهم الله في الآية يا ترى، هل هم المؤمنون في كل دهر و عصر أم هم المؤمنون اليوم الذين اختلفوا في القرآن واختلفوا عليه حتى أصبحوا كغثاء السيل، وحتى تداعت عليهم أمم الكفر من كل حدب و صوب كلا ثم كلا، بل المقصود بهم المؤمنون الذين زكى الله سبيلهم و أخبر المولى عن رضاه عنهم ومن تبعهم بإحسان، أما المؤمنون اليوم فإن حالهم ينبئ عن فعالهم و قد جاء عن النبي ﷺ الأمي الذي لا ينطق عن الهوى أنه قال: « بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ » و قَالَ: « يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ – ثُمَّ أَخَذَ حَصًى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ – فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ مَا أَظْرَفَهُ مَا

أَعْقَلَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ » ففي هذه الأحاديث بيان أن المرض الذي يصيب المسلمين كان يعلمه ﷺ و أوصى و بين دواءه و هو التمسك بالسنة و أخبر أن طائفة من أمته تنجو من هذا المرض فقال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ »، فمن هي هذه الطائفة، فنقول ذكر الخطيب البغدادي هذا الحديث و ساق بسنده إلى ستة من الأئمة فقال: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ، و قال: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: هُمْ عِنْدِي أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، و عن أحمد: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَذَكَرَ حَدِيثَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ »، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ ؟، و عن أَحْمَدَ بْنَ سِنَانٍ، وَذَكَرَ، حَدِيثَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ »، فَقَالَ: هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ وَأَصْحَابُ الْآثَارِ، و عن ابن المديني: حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَ، حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمُ مَنْ خَذَلَهُمْ »، قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ " قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: هُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، و عن البخاري «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي »، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: يَعْنِي أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وقد عنون ابن حبان في صحيحه ذِكْرُ إِثْبَاتِ النُّصْرَةِ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، و ذكر هذا الحديث .

نعم أهل الحديث هم الذين بهم تميزت أمة محمد ﷺ عن غيرها من الشعوب، أهل الحديث الذين لا يرضون لهم دين إلا ما كان فيه عن محمد ﷺ عن جبريل عن رب العالمين، نعم الله تكفل بحفظ دينه وهم الذين سخرهم لحفظه، اليوم النصارى الضلال كما قال ابن القيم في إغاثة اللهفان حيث زعموا أنه – سبحانه وتعالى عن قولهم علوا كبيرا – نزل من العرش عن كرسي عظمته، ودخل في فرج امرأة....، أين مستندهم في ضلالهم هذا، كذا اليهود المغضوب عليم، المجوس عباد النيران، الهنود عباد البقر هل يوجد من بينهم من يسند دينه إلى خالقه كلا وليس ذلك إلا لأمة محمد ﷺ، نعم بالمحدثين تميز المسلمون، بالمحدثين حفظ الدين و ذلك بأمور،

أولا: قلب أوراق التاريخ لتعلم جهودهم في الوقوف في وجه إلحاد الفلاسفة و أذنابهم عندما عظمت البلية بترجمة كتبهم في القرن الثالث .

ثانيا: جهودهم في جمع السنة وتدوينها .

ثالثا:جهودهم في تمييز صحيح السنة من باطلها، و هذا لم يقم به إلا خاصة خاصتهم، الذين جمعوا الحفظ و الفقه و الفهم حتى كان فيهم من يحفظ ألف ألف حديث، هؤلاء هم أئمة المحدثين الذين صان بهم الله الدين، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة ، وقال أمير المؤمنين هارون الرشيد حينما قال له أحد الزنادقة وقد أخذه ليقتله: أين أنت من ألف حديث وضعتها، فرد عليه الرشيد: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك، ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا ؟ نعم فإن وصول السنة اليوم غضة طرية كما خرجت من في رسول الله ﷺ كان وراءه مجهودات بذلت وأعمارا أفنيت، حيث إن علماء الحديث أفنوا أعمارهم ليميزوا بين الحديث المعلول من الحديث الصحيح، و المعلول هو الذي أطلع فيه على علة، وقد كان أبو حاتم الرازي من بين أئمة الحديث العارفين لصحيحه من سقيمه وفي هذا المجال نتناول بحثنا و الذي هو بعنوان أحاديث الفتن الذي أعلها أبو حاتم، وهذه الأحاديث من كتاب العلل لابن أبي حاتم.

أهمية الموضوع :

- من حيث أهمية علم العلل فهو رأس علوم الحديث .
- من حيث مكانة ابو حاتم
- الوقوف على بعض المصطلحات الحديثة التي يستخدمها أبو حاتم
- إبراز دور النقُّاد في حفظ الدين

أهداف الموضوع :

- معرفة تعليل أبو حاتم لهذه الأحاديث هل أن الحديث معلول بمجموع طرقه أو أن التعليل خاص بهذا الوجه
- التعرف على بعض الأحاديث الباطلة في هذا الباب

- إبراز دور النقاد في حفظ الدين

الدراسة السابقة :

الدراسات الموازية لهذا البحث كثيرة جداً سواء كانت رسائل جامعية أو بحوث عامة لكن هذه الأحاديث خاصة لا أعرف لدراستها

الإشكالية :

- الناظر في كتب العلل يجد أن نقاد الحديث عندما يتكلمون عن حديث فإنهم لا يتكلموا عنه بمجموع طرقه بل قد يعلُّون حديث ومتنه في الصحيحين فهل يوجد في أحاديث الفتن التي أعلها أبو حاتم ما هو صحيح بمجموع طرقه؟ وهل وافقه المحدثون على تعليله لهذه الأحاديث؟ ومن هو أبو حاتم وما هي مكانته العلمية

خطة البحث

و قد انتظم البحث في مقدمة و مبحثين، أما المبحث الأول فجاء فيه مطلبان المطلب الأول اختص بالعلة و ما يتعلق بها كتعريفها و أسبابها وأقسامها و الأئمة المختصين بالكلام فيها، أما المطلب الثاني فهو عبارة عن ترجمة لأبي حاتم و جاء فيها سنة ميلاده طلبه للعلم شيوخه تلاميذه دوره وفاته، أما المبحث الثاني فجاء فيه مطلبان، أما المطلب الأول فجاء فيه الأحاديث التي أعلها بمخالفة أحاديث أخرى و هو عبارة عن تخريج الأحاديث و دراستها بتقصي أقوال الأئمة في الرواية وفي الراوي الذي وقع منه الخطأ، أما المطلب الثاني فجاء فيه الأحاديث التي أعلها بعلل مختلفة و جاءت دراسته كسابقه.

المبحث الأول: مفاهيم حول العلة والتعريف بأبي حاتم

المطلب الأول : مفاهيم حول العلة

المطلب الثاني : التعريف بأبي حاتم

المطلب الأول : مفاهيم حول العلة

الفرع الأول :

– تعريف العلة :

1– لغة : قال ابن فارس: الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ.

فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ. وَيُقَالُ عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وَالْفِعْلُ يَعُلُّونَ عَلًّا وَعَلَلًا، وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: الْعَائِقُ يَعُوقُ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْعِلَّةُ حَدَثٌ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ. وَيُقَالُ اعْتَلَّهُ عَنْ كَذَا، أَيِ اعْتَاقَهُ. وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ: الْعِلَّةُ: الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَلَّ الْمَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. وَرَجُلٌ عُلَلَةٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعِلَلِ [1].

2– إصطلاحاً: لها مفهومان، خاص و عام :

أ– المعنى الخاص: وهو الذي عرفها به أهل المصطلح: هي عبارةٌ عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه[2]

ب – المعنى العام: كل ما يقدح في الرواية بمفردها سواء كان المتن معروفاً أو منكراً، قال ابن الصلاح: " قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ " العلة " في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمَّى الترمذي النسخ علة من علل الحديث. ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح على ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو شاذ "[3]

---

[1] معجم مقاييس اللغة (2/12-14)

[2] مقدمة ابن الصلاح 52/1

[3] مقدمة ابن الصلاح 53/1

– و تعرف العلل بجمع الطرق، فإذا وجد تفرد أو مخالفة و مع عدم إحتمال هذا التفرد أو المخالفة يقال وقتها أن الحديثي لزمه الاعتبار، جاء عند الخطيب البغدادي في الجامع: وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ [1].

الفرع الثاني :

– أقسام العلة: تقسم بعدة اعتبارات منها :

1– باعتبار الجبر من عدمه: فهناك علل تنجبر و هناك علل لا تنجبر:

أ– العلل التي تنجبر: مثل حديث الضعيف إذا جاء من وجه آخر معتبر عن ثقة قال ابن الصلاح فروينا عَن سعيد بن عَمْرو البردعي أَنه حضر أَبَا زرْعَة الرَّازِيّ وَذكر كتاب الصَّحِيح الَّذِي أَلفه مُسلم ثمَّ الْفضل الصانغ على مِثَاله وَ حكى إِنْكَار أبي زرْعَة على مُسلم فِي كَلَام تركت ذكره مِنْهُ أَنه أنكر عَلَيْهِ رِوَايَته فِيهِ عَن أَسْبَاط بن نصر وقطن بن نسير وَأحمد بن عِيسَى الْمصْرِيّ وَأَنه قَالَ أَيْضا يطْرق لأهل الْبدع علينا فيجدون السَّبِيل بَان يَقُولُوا للْحَدِيث إِذا أحتج بِهِ عَلَيْهِم لَيْسَ هَذَا فِي كتاب الصَّحِيح

قَالَ سعيد بن عَمْرو فَلَمَّا رجعت إِلَى نيسابور فِي الْمرة الثَّانِيَة ذكرت لمسلم ابْن الْحجَّاج إِنْكَار أبي زرْعَة عَلَيْهِ وَرِوَايَته فِي كتاب الصَّحِيح عَن أَسْبَاط بن نصر وقطن بن نسير وَأحمد بن عِيسَى قَالَ لي مُسلم إِنَّمَا قلت صَحِيح وَإِنَّمَا أدخلت من حَدِيث أَسْبَاط وقطن وَأحمد مَا قد رَوَاهُ الثِّقَات عَن شيوخهم إِلَّا أَنه رُبمَا وَقع إِلَيّ عَنْهُم بارتفاع وَيكون عِنْدِي من رِوَايَة أوثق مِنْهُم بنزول فأقتصر على ذَلِك وأصل الحَدِيث مَعْرُوف من رِوَايَة الثِّقَات

ب– العلل التي لا تنجبر: مثل حديث المتهم بالكذب والحديث الذي ظهر الخطأ فيه، جاء في علل أحمد سُئِل عَن لُوَين فَقَالَ لَا أعرفه وَذكر لَهُ الْفَوَائِد فَقَالَ الحَدِيث عَن الضُّعَفَاء قد يحْتَاج إِلَيْهِ فِي وَقت

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السمع 93/5

وَالْمُنكر أبدا مُنكر [1] والمنكر هو الذي تبين الخطأ فيه، و قال ابن دقيق العيد في تعريف الحسن الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرً [2] أي أن حديث المغفل و المتهم بالكذب حتى و إن جاء متنه من وجه آخر لا ينفعه، وقال ابن الصلاح في المقدمة: لَيْسَ كُلُّ ضَعْفٍ فِي الْحَدِيثِ يَزُولُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وُجُوهٍ، بَلْ ذَلِكَ يَتَفَاوَتُ:

فَمِنْهُ ضَعْفٌ يُزِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ ضَعْفُهُ نَاشِئًا مِنْ ضَعْفِ حِفْظِ رَاوِيهِ ، مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالدِّيَانَةِ. فَإِذَا رَأَيْنَا مَا رَوَاهُ قَدْ جَاءَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَرَفْنَا أَنَّهُ مِمَّا قَدْ حَفِظَهُ، وَلَمْ يَخْتَلَّ فِيهِ ضَبْطُهُ لَهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ضَعْفُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِرْسَالُ زَالَ بِنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْمُرْسَلِ الَّذِي يُرْسِلُهُ إِمَامٌ حَافِظٌ، إِذْ فِيهِ ضَعْفٌ قَلِيلٌ، يَزُولُ بِرِوَايَتِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

وَمِنْ ذَلِكَ ضَعْفٌ لَا يَزُولُ بِنَحْوِ ذَلِكَ، لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَابِرِ عَنْ جَبْرِهِ وَمُقَاوَمَتِهِ. وَذَلِكَ كَالضَّعْفِ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْ كَوْنِ الرَّاوِي مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ، أَوْ كَوْنِ الْحَدِيثِ شَاذًّا.

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تَفَاصِيلُهَا تُدْرَكُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْبَحْثِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنَ النَّفَائِسِ الْعَزِيزَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2- باعتبار محلها و تأثيرها تنقسم: علة في السند و علة في المتن و هي بحسب القدح من عدمه ستة أقسام، جاء في النكت لابن حجر: إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت، فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء. فالأقسام على هذا ستة:

1- فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقا : ما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

---

[1] العلل رواية المروضي 120/1

[2] الاقتراح في فن الاصطلاح لابن دقيق العيد 3/1

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.

2- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة وهو بقسم المقلوب أليق فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن – أيضا – إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة، كما روى يعلى بن عبيد الطنافسي عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا "، فغلط يعلى في قوله: عمرو بن دينار إنما هو عبد الله بن دينار، كما رواه الأئمة من أصحاب الثوري، يعني فلا يضر في صحة المتن؛ لأن عبد الله وعَمْراً كلاهما ثقة.

الفرع الثالث :

4- أسباب العلة: البحوث التي شملت هذا الباب ذكر فيها أسباب كثيرة للعلة وإن كان كثيراً منها راجع ويتقاطع مع بعضه البعض فمثلاً تجد أن الباحثين يجعلون سلوك الجادة سبب والتصحيف سبب وانتقال البصر سبب والخطأ سبب وكلها في الحقيقة راجعة في الأصل لشيء واحد وهو الخطأ وسنذكر بعض أهم أسباب العلة ملخصة من مقدمة العلل لابن أبي حاتم

1- الخَطَأُ والزَّلَلُ : وقال الإمام مالك: «ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟! »[1]

وقال عبد الله بن المبارك: «مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهَمِ ؟ ! »[2] وقال مُهَنَّا للإمام أحمد: كان غُنْدَرٌ يغلطُ؟ قال: «أليس هو من الناس ؟!»[3]، ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُفْيان الثَّوْري، عَنْ أَبِي الزِّناد ، عَنِ الْمُرَقِّع بْنِ صَيْفِي، عَنْ حَنْظلة الْكَاتِبِ؛ قَالَ: لما خرَجَ رسولُ الله ﷺ فِي بعضِ مَغَازِيهِ نظَرَ إِلَى

[1] الاداب الشرعية لابن مفلح 142/2

[2] لسان الميزان للذهبي 214/1

[3] الاداب الشرعية لابن مفلح 141/2

امرأةٍ مقتولةٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ! »، فَنَهَى عَنْ قَتْلِ النساء والوِلْدان؟
قال: «قَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ يُقَالُ : إنَّ هَذَا مِنْ وَهَمِ الثَّوْرِي؛ إِنَّمَا هُوَ الْمُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رِيَاح بْنِ الرَّبِيع أَخِي حَنْظَلَةَ، عَنِ النَّبي ﷺ [1] .

2- التَّوَقِّي وَالِاحْتِيَاطُ وَالاحْتِرَازُ: قال الدارقطني: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين – مِنْ تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه – تَارَةً يُصَرِّحُ بالرَّفْع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حسب نشاطِهِ في الحال » [2].
وذَكَرَ حديثًا اختُلِفَ في رفعه و وقفه، ثم قال : «ورَفْعُهُ صَحيحٌ، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربَّما توقَّف عن رفعِ الحديث توقِّيًا » .

3- أَخْذُ الحَدِيثِ حَالَ المُذَاكَرَةِ: قال سُفْيان الثَّوْري: «إذا جاءتِ المذاكرةُ جئنا بِكُلٍّ، وإذا جاء التحصيلُ جئنا بمنصورِ بنِ المعْتَمِرِ» [3]، فأصبَحَ المحدِّثون يَكْشِفون عِلَلَ الأحاديثِ أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غَلَط المحدِّث، مع كيفيَّةِ تلقِّيه للحديثِ، فإنْ كان أَخَذَهُ في مجلسِ المذاكرة؛ عَرَفُوا أنَّ العِلَّةَ وقَعَتْ بسبب تحديثِ الشيخِ بهذا وهو غير مُتَهَيِّئٍ للتحديث، مثل حديث لا نكاح إلا بولي، أعل البخاري الحديث من طريق شعبة أو الثوري و بسبب أن الحديث أخذ في حال المذاكرة.
4- التَّفَرُّدُ: قال الإمام مسلم: لأنَّ حُكْمَ أهلِ العلم، والذي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبهم في قَبُولِ ما يتفرَّدُ به المحدِّثُ من الحديثِ: أنْ يكونَ قد شارَكَ الثقاتِ مِنْ أهل العلم والحفظِ في بعض ما رَوَوْا، وأَمْعَنَ في ذلك على الموافقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أَصْحَابه؛ قبلتْ زيادَتُهُ، فأمَّا مَنْ تراه يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ في جلالتِهِ، وكثرةِ أَصْحَابِهِ الحفاظِ المتقنين لحديثه وحديثِ غيره، أو لِمِثْلِ هشامِ بن عُرْوة–وحديثُهُمَا عند أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشتركٌ، قد نقَلَ أَصْحَابُهُما عنهما حديثَهُمَا على الاتفاقِ منهم في أكثره– فَيَرْوِي عنهما، أو عن أَحَدِهما، العَدَدَ مِنَ الحديثِ ممَّا لا يعرفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابهما، وليس مِمَّنْ قد شارَكَهُمْ في الصحيحِ مما عندهم، فغَيْرُ جائزٍ قبولُ حديثِ

[1] الجرح واالتعديل لابن اب حاتم 3/339-340
[2] العلل الواردة في الاحاديث النبوية للدارقطني 25/10
[3] تهذيب الكمال للمزي 553/28

هذا الضَّرْبِ من الناس، والله أعلم » . التفرد بحد ذاته ليس علة وإنما يكون احتمال وجود العلة إذا كان المتفرد ليس أهل للتفرد

5- التَّدْلِيسُ: وهو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وإيهامُ الناظِرِ فيه بِخُلُوِّ ذلك الإسنادِ من العَيْب، قال أبو حاتم: «الزُّهْري لَمْ يسمَعْ مِنْ عُرْوة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَهُ »[1] و قال أيضًا: «وأَنَا أَخْشَى ألاَّ يكونَ سَمِعَ هذا الأَعْمَشُ مِنْ مُجَاهِدٍ، إنَّ الأَعْمَشَ قليلُ السماعِ مِنْ مُجَاهِدٍ، وعامَّةُ مَا يَرْوِي عَنْ مجاهدٍ مُدَلَّسٌ » [2].

6- التَّلْقِينُ: والتلقينُ: أَنْ يُلَقَّنَ الْمُحَدِّثُ الشيءَ، فيحدِّثَ به مِنْ غيرِ أنْ يَعْلَمَ أنه مِنْ حديثه، فلا يُقْبَلُ؛ لدلالتِهِ على مجازفتِهِ، وعَدَمِ تثبُّته، وسقوطِ الوثوقِ بالمتَّصِفِ به[3]، و له عدة أسباب منها مهابة مخالفة الأئمة كما حصَلَ من أبي عَوَانة وضَّاح بن عبد الله مع شُعْبة؛ وذلك أنَّ شُعْبة كان يُخْطِئُ فِي اسمِ خَالِدِ بْنِ عَلْقمة، ويسمِّيه : مالك بن عُرْفُطَة .

فوجَدَ الأئمَّةُ أنَّ أبا عَوَانة روى عن مالك ابن عُرْفُطَة، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَن عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَّاء و الْحَنْتَمِ و الْمُزَفَّت، وهذا يعني تصويبَ ما قال شُعْبة؛ لأنه توبع.

فسأل ابنُ أبي حاتم أباه عن ذلك؟ [4]

فأجاب بقوله: « كَانَ شُعْبَةُ يُخْطِئُ فِي اسْمِ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَة، وَكَانَ أَبُو عَوَانَة يقول: خالدُ ابنُ عَلْقَمَة، فَقَالَ شُعْبة: لَمْ يكنْ بخالدِ بنِ عَلْقَمَة؛ وَإِنَّمَا كَانَ: مالكَ بنَ عُرْفُطَة، فلقَّنَه الخطَأَ، وترَكَ الصوابَ، وتَلَقَّنَ مَا قَالَ شُعْبة، لَمْ يَجْسُرْ أَنْ يُخَالِفَهُ » .

[1] العلل لابن أبي حاتم 407/3

[2] نفس المصدر 470/5-471

[3] توضيح الافكار للصنعاني 155/2

[4] العلل لابن أبي حاتم 454/4 -454

7- الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ: و هو قريبٌ من سابقه « التلقين »، ويَخْتلِفُ عنه في كون التلقين بِعِلْمِ الْمُلَقَّنِ، وأمَّا الإدخالُ فيكون بغير علمِ الراوي : فقد ذكر ابن أبي حاتم أَنَّ أباه أَعَلَّ حديثًا فقال: «هَذَا حديثٌ باطِلٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديثِ، أخافُ أنْ يكونَ أُدْخِلَ له »[1] .

وذكر ابنُ حِبَّان حديثًا من رواية عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز العُتْبي القُرَشي، ثم قَالَ: «هَذَا حديثٌ مُنْكَرٌ لا أصلَ له، ولعلَّه أُدْخِلَ عليه، فحدَّث به » .

8- اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى: لأنه جُرِّبَ على بعضِ الرواة الخطأُ في معرفةِ معاني بعضِ الأحاديث؛ فعدَّهُ الأئمَّةُ من تصحيفِ المعنى؛ كما في قول أبي موسى العَنَزِيِّ محمَّد بن المثنَّى المعروفِ بالزَّمنِ حين قال: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ؛ يعني: حديثَ النَّبيِّ ﷺ أنه صلَّى إلى عَنَزَةٍ [2]، وهي الحَرْبَةُ الصغيرةُ تُغْرَزُ بين يَدَيْهِ ﷺ لِيَتَّخِذَهَا سُتْرَةً في الصلاة، فظنَّ أبو موسى أنه ﷺ صلَّى إلى قبيلتِهِ عَنَزَةَ، وعَدَّ ذلك شرفًا لهم ![3] .

9- جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيُوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ: وقد أَنْكَرَ شعبةُ على عَوْفٍ الأعرابي؛ قال ابن المدِيني: سمعتُ يحيى قال: قال لي شُعْبة في أحاديثِ عَوْف، عن خِلاَسٍ، عن أبي هريرة، ومحمَّد، عن أبي هريرة إذا جمعهم، قال لي شُعْبة: ترى لَفْظَهُمْ واحدًا؟! قال ابن أبي حاتم: أي كالْمُنْكِرِ على عَوْف[4].

---

[1] العلل لابن أبي حاتم 6/96-97

[2] رواه مسلم

[3] روى القصة ابن الصلاح في المقدمة 280

[4] مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 147

المطلب الثاني : أبو حاتم و مكانته

الفرع الأول :

التعريف بأبي حاتم :

1- إسمه و نسبه :

أبو حاتم هو محمد بن إدريس ابن المنذر بن داود بن مهران الرازيّ الحنظليّ، ساق السمعاني بسنده إلى ابن طاهر المقدسي قال: أبو حاتم الرازيّ الحنظليّ منسوب إلى درب حنظلة بالري وداره ومسجده في هذا الدرب رأيته ودخلته ثم ساق ابن طاهر بسنده إلى ابن أبي حاتم قال: قال أبي: نحن من موالي تميم بن حنظلة من غطفان قال و قال المقدسي: والاعتماد على هذا أولى والله أعلم [1]

2- مولده : ولد أبو حاتم سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ[2].

الفرع الثاني :

1- **طلبه للعلم** : كان أول كتبه الحديث سنة تسع ومائتين[3]. و قال: أول ما رحلت أقمت سبع سنين ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا ثم إلى الرملة ماشيا ثم إلى طرسوس ولي عشرون سنة، و قَالَ الرَّقَّامُ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنِ اتِّفَاقِ كَثْرَةِ السَّمَاعِ لَهُ، وَ سُؤَالاَتِهِ لأَبِيهِ، فَقَالَ: رُبَّمَا كَانَ يأْكُلُ وَأَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَيَمْشِي وَأَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَيَدْخُلُ الخَلاَءَ وَأَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَيَدْخُلُ البَيْتَ فِي طَلَبِ شَيْءٍ وَأَقْرَأُ عَلَيه[4]، وهذا من شدة حرصه على الطلب، قال وسمعت أبي يقول: بقيت بالبصرة في سنة أربع عشرة ومائتين ثمانية أشهر وكان في نفسي أن أقيم سنة فانقطعت نفقتي فجعلت أبيع ثيابي شيئا بعد شيء حتى بقيت بلا نفقة ومضيت أطوف مع صديق لي إلى المشيخة وأسمع منهم إلى المساء فانصرف رفيقي ورجعت إلى بيت خالي فجعلت أشرب الماء من الجوع ثم أصبحت من الغد وغدا علي رفيقي فجعلت أطوف معه في سماع الحديث على

[1] الأنساب للسمعاني 285/4 -286-287

[2] سير اعلام النبلاء للذبي 247/13

[3] تهذيب الكمال للمزي 384/24

[4] انظر سير اعلام النبلاء 255/13

جوع شديد فانصرف عني وانصرفت جائعا فلما كان الغد غذا علي فقال مر بنا إلى المشايخ فقلت أنا ضعيف لا يمكني قال ما ضعفك قلت لا أكتمك أمري قد مضى يومان ما طعمت فيهما فقال لي رفيقي معي دينار فأنا أواسيك بنصفه ونجعل النصف الآخر في الكراء فخرجنا من البصرة وقبضت منه النصف الدينار[1]

2- مكانته و ثناء العلماء عليه :

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: كان محمد بن يزيد الأسفاطي يحفظ التفسير فقال لنا يوما ما تحفظون في قول الله عز و جل (فنقبوا في البلاد)؟ فبقي أصحاب الحديث ينظر بعضهم إلى بعض فقلت أنا حدثنا أبو صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله عز وجل (فنقبوا في البلاد) قال: ضربوا في البلاد.فاستحسن[2]

سمعت أَبِي يَقُول: قلت على باب أَبِي الْوَلِيد الطيالسي: من أغرب علي حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع بِهِ، فله علي درهم يتصدق بِهِ.

وقد حضر على باب أَبِي الْوَلِيد خلق من الخلق، أَبُو زُرْعَة فمن دونه، وإنما كَانَ مرادي أن يلقي علي مَا لم أسمع بِهِ ليقولوا: هُوَ عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم مَا ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب علي حديثا[3]، وَقَال أَبُو الْحُسَيْن مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن شعيب الغازي الطبري: إذا رأيت رازيا وخراسانيا يحب أَبَا حاتم وأَبَا زرعة فأعلم أَنَّهُ صاحب سنة، جاء في تاريخ بغداد[4] عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، قَالَ: سمعت يونس ابن عبد الأعلى، يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما، وَقَالَ : بقاؤهما صلاح للمسلمين.

و قَالَ أَحْمَدُ بنُ سَلَمَةَ النَّيْسَابُوْرِيُّ: مَا رَأَيْتُ بَعْدَ إِسْحَاقَ، وَمُحَمَّدَ بنَ يَحْيَى أَحْفَظَ لِلْحَدِيْثِ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَلاَ أَعْلَمَ بِمَعَانِيه .

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 363/1-364

[2] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 357/1

[3] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 355/1

[4] تاريخ بغداد 414/2

3– شيوخه: رَوَى عَن خلق كثير من اشهرهم: أَحْمَد بْن حنبل، وأَحْمَد بْن صَالِح المِصْرِي، وداود بْن عَبد اللَّهِ الجعفري، والربيع بْن سُلَيْمان المرادي، وأَبِي خَيْثَمَة زُهَيْر بْن حَرْب، وأَبِي زَيْد سَعِيد بْن أوس الأَنْصارِيّ النحوي، وسَعِيد بْن الحكم بْن أَبي مريم المِصْرِي، وأبي نعيم ضرار بْن صرد الطحان الكوفي، وعبد اللَّه بْن صَالِح العجلي، وأَبِي صَالِح عَبد اللَّهِ بْن صَالِح المِصْرِي كاتب الليث، وعبد الرحمن بْن إِبْرَاهِيمَ دحيم، وأَبِي نعيم الفضل بْن دكين، ومحمد ابن بشار بندار ونعيم بْن حَمَّاد الخزاعي، ويحيى بْن صالح الوحاظي ، ويحيى بْن مَعِين[1] .

4– تلاميذه: رَوَى عَنه خلق كثير من اشهرهم: أبو داود والنسائي وابن ماجة و ابراهيم ابن اسحاق الحربي، والربيع بْن سُلَيْمان المرادي وهُوَ من شيوخه، وعبد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن أَبي الدنيا، وابنه عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حاتم الرازي، وأَبُو زُرْعَة عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عَمْرو الدِّمَشْقِيّ، وعبدة بْن سُلَيْمان الْمَرْوَزِيّ وهُوَ من شيوخه، وأَبُو زُرْعَة عُبَيد اللَّهِ بْن عَبْد الكريم الرازي، وأبو الحسن علي بْن إبراهيم بْن سلمة القطان راوية ابن ماجه، وأَبُو عوانة يَعْقُوب بْن إسحاق الاسفراييني [2]

الفرع الثالث:

دوره في رد البدع و حماية المسلمين: في القرن الثالث الهجري وهو الذي يسمى بالعصر الذهبي للسنة، حيث حضيت السنة المطهرة –و بتوفيق من العزيز الحكيم الذي تكفل بحفظ دينه – بالخدمة الكاملة من قبل المحدثين بالجمع و النقد و توابعه، وفي مقابل هذا عرف القرن الثالث أعظم بلاء في تاريخ الإسلام و الذي كان سببه تشعب الفرق و تجذر الفرق الكلامية بتقرب رأسها (ابن أبي دؤاد) إلى دار الحكم زيادة على ترجمة كتب أرسطو و حثالته، فأصاب المسلمين شرُّ وبيل و المحدثين ضيق جسيم بكونهم هم الذين وقفوا في وجه الباطل و على رأسهم أحمد بن حنبل الذي كان يقيد و يجلد حتى يغمى عليه من شدة التعذيب، وكل ذلك من أجل يقول في الله بقول الفلاسفة، لكن قوة إيمانه وعلمه بأنه قدوة المؤمنين تحمل ما تحمل إلى أن فرج الله الكربة، وكذلك فما من إمام إلا و قوله

[1] انظر تهذيب الكمال 381/24 -382-383

[2] انظر تهذيب الكمال للمزي383/24-384 .

مشهور أو كتابه منشور في توضيح ما شكك فيه الخرَّاصون وضل فيه المتفلسفون، و كان أبو حاتم من بين أئمة الدين الذين سجل التاريخ وقوفهم في وجه أتباع اليونان و نصرة أهل الإيمان، فجاء عنه قول ابنه: سألت أبي وأبا زرعة رضي الله عنهما عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً و عراقاً و مصراً وشاما ويمناً فكان من مذهبهم إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته، والقدر خيره وشره من الله وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه السلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم و هم الخلفاء الراشدون المهديون و إن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ وقوله الحق، والترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ، والكف عما شجر بينهم وإن الله عز وجل على عرشه بأن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والله تبارك وتعالى يُرى في الآخرة، يراه أهل الجنة بأبصارهم و يسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء و الجنة والنار حق وهما مخلوقتان لايغيبان أبدا والجنة ثواب لأوليائه والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم، والصراط حق والميزان له كفتان توزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئتها حق و الحوض المكرم به نبينا ﷺ حق والشفاعة حق و إن ناسا من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق وعذاب القبر حق ومنكر ونكير والكرام الكاتبين حق و البعث من بعد الموت حق وأهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل لا نكفر أهل القبلة بذنوبهم ونكل سرائرهم إلى الله عز وجل ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا ولا ننزع يداً من طاعة ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة وإن الجهاد ماض مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء والحج كذلك، ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين، والناس موقنون في أحكامهم ومواريثهم ولا ندري ما هم عند الله فمن قال إنه مؤمن حقا فهو مبتدع ومن قال إنه مؤمن عند الله فهو من الكاذبين، ومن قال إني مؤمن بالله فهو مصيب، والمرجئة مبتدعة ضلال والقدرية مبتدعة ضلال ومن أنكر منهم أن الله

يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر وإن الجهمية كفار، والرافضة رفضوا الإسلام والخوارج مرّاق ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر كفراً ينقل عن الملة ومن شك في كفره أيضاً قال أبو محمد: سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع ويغلظان بذلك أشد التغليظ وينكران وضع الكتب بالرأي غير آثار وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين ويقولان: "لا يفلح صاحب كلام أبداً ". ثم قال أبو محمد: "وبه أقول أنا "[1].

8- وفاته : جاء في تاريخ بغداد وجاءنا الخبر مع الرحالين بموت أبي حاتم الرازي أنه مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين[2]

[1] شرح اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي 320/1

[2] 414/2

المبحث الثاني : تخريج الأحديث ودراستها:

المطلب الاول : الأحاديث التي أعلها بمخالفة أحاديث أخرى

المطلب الثاني : الأحاديث التي أعلها بعلل مختلفة

المطلب الأول : الأحاديث التي أعلها بمخالفة أحاديث أخرى

الحديث الاول

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَمة، عَنِ الوليد بن العَيْزار، عن عبد الله البَهِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِمُ القُلُوبُ، وتَلِينُ لَهُمُ الجُلُودُ، ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَشْمَئِزُّ مِنْهُمُ القُلُوبُ، وتَقْشَعِرُّ مِنْهُمُ الجُلُودُ. فقال رجلٌ: أَلاَ نَقتُلُهم يَا رسولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لا، مَا أَقَامُوا الصَّلاَةَ ؟

قَالَ أَبِي: أَحْسِبُ أنَّ هَذَا الحديثَ مِنْ حديثِ ابن جُحادَة،

ولم يُدرك معاويةُ الوليدَ ابن عَيْزار، وَأَرَى أنَّ: مُعَاوِيَةَ، عَنْ محمَّد بْنِ جُحادَة، وَقَدْ تَرَكَ مِنَ الإِسْنَادِ: محمَّد بْنَ جُحادَة .

التخريج و الدراسة

أخرجه أحمد[1]عن عبد الصمد و عفان، و ابن أبي عاصم [2]عن حجاج، و المروزي[3] من طريق عبد الصمد، أبو يعلى[4] عن زهير عن عبد الصمد، و البيهقي[5]، و الدارقطني في الأفراد من طريق عبد الوارث، ثلاثتهم – عبد الصمد و عفان و حجاج – حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ الْبَهِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِمُ الْقُلُوبُ، وَتَلِينُ لَهُمُ الْجُلُودُ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَشْمَئِزُّ مِنْهُمُ الْقُلُوبُ، وَتَقْشَعِرُّ مِنْهُمُ الْجُلُودُ " فَقَالَ رَجُلٌ : أَنُقَاتِلُهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: " لَا مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ " هذا لفظ أحمد .

---

[1] مسند احمد 322/17 (11224)

[2] السنة لابن اب عاصم 512/2 (1077)

[3] تعظيم قدر الصلاة للمروزي 911/2 (954)

[4] مسند ابو يعلى 473/2 (1300)

[5] شعب الايمان للبيهقي 14/10 (7100)

هذا الحديث تفرد به عبد الله البهي، قال ابن حجر[1] في التهذيب : وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لا يحتج بالبهي وهو مضطرب الحديث، وقال ابن حجر صدوق يخطئ [2]

ومنه هذا الحديث ضعيف لاجل عبد الله البهي.

لكن للحديث شاهد من حديث عوف بن مالك عند مسلم بلفظ: « خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ »، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ : « لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ »

[1] تهذيب التهذيب لابن حجر 90/6

[2] تهذيب التهذيب لابن حجر 330/1

الحديث الثاني

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عليُّ بنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيق، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ واقِد، عَنِ عبد الله بْنِ بُرَيدة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ : مَا نقَضَ قومٌ العَهدَ إلا أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عدوَّهم، وَمَا جارَ قومٌ فِي الحُكْمِ إلا كَانَ القتلُ بَيْنَهُمْ، وَمَا فَشَتِ الفاحشةُ فِي قومٍ إلا أخذَهُمُ اللَّهُ بِالْمَوْتِ، وَمَا طَفَّفَ قومٌ فِي الْمِيزَانِ إلا أخذَهُمُ اللَّهُ بالسِّنين، وَمَا مَنَعَ قومٌ الزَّكَاةَ إلا مَنعَهُم اللَّهُ القَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ؟

قَالَ أَبِي: حدَّثنا به عبيد الله بْنُ مُوسَى، عَنْ بَشير بْنِ مُهَاجِر، عَنِ ابْنِ بُرَيدة، عَنْ أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وَهُوَ وَهَمٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أشبهُ

التخريج و الدراسة:

هذا حديث رواه عبد الله بن بريدة و اختلف عليه فرواه عنه بشير بن مهاجر عن أبيه مرفوعا و رواه عنه الحسين بن واقد عن ابن عباس موقوفا .

أما رواية ابن مهاجر فأخرجها البزار [1] عن رجاء بن محمد، و الحاكم [2] من طريق أحمد بن حازم الغفاري، و البيهقي [3] في السنن الكبرى و في شعب الإيمان من طريق أبو حاتم، ثلاثتهم (رجاء و أحمد و الرازي) عن عبيد الله بن موسى عن بشير بن مهاجر به .

أما رواية الحسين بن بن واقد فأخرجها البيهقي[4] في السنن الكبرى و الشعب من طريق أبو حاتم، عن معاذ بن أسد المروزي، عن الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد به و أخرجها الخرائطي في مساوئ الأخلاق عن أحمد بن يحي عن علي بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد به، و الطبراني [5] عن محمد بن علي المروزي عن عبد العزيز بن منيب عن اسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن الضحاك عن مجاهد و طاوس عن ابن عباس ببعض زيادة و نقصان .

---

[1] مسند البزار 333/10 (4463)

[2] مستدرك الحاكم 136/2 (2577)

[3] السنن الكبرى للبيقهي 483/3 (6397) و 21/3 (3040)

[4] السنن الكبرى للبيقهي 483/3 (6398) و 21/5 (3039)

[5] المعجم الكبير للطبراني 45/11 (10992)

و بعد جمع طرق حديث ابن بريدة أن الحديث روي على وجهين مختلفين، الوجه الأول عن بشير بن مهاجر، وهذه أقوال النقاد فيه :

قال الأثرم عن أحمد: "منكر الحديث قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجي بالعجب " [1]

وقال ابن معين: " ثقة "[2]

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[3]

وقال البخاري: "يخالف في بعض حديثه "[4]

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[5].

ومنه ابن مهاجر وثقه كل من ابن معين وضعفه احمد والبخاري وابو حاتم، لكن التعديل جاء مبهما والتجريح مبين فيأخذ بالتجريح، ومنه الحديث من هذا الوجه ضعيف .

أما الوجه الثاني فهو عن الحسين بن واقد وهذه حاله :

قال الأثرم عن أحمد ليس به بأس وأثنى عليه [6]

قال بن أبي خيثمة عن بن معين ثقة [7]

وقال أبو زرعة ليس به بأس [8]

الفضل بن موسى:

قال بن معين وابن سعد ثقة [9]

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 378/2

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 378/2

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 379/2

[4] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 181/2

[5] الضعفاء والمتروكون للنسائي 23/1

[6] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 66/3

[7] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 66/3

[8] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 66/3

[9] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 69/7

قال أبو حاتم صدوق صالح [1]

معاذ بن أسد: قال أبو حاتم ثقة[2] وذكره بن حبان في الثقات[3] .

ومنه الحديث صحيح عن ابن عباس

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 69/7

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 250/8

[3] الثقاة لابن حبان 178/9

الحديث الثالث

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سمعتُ أَبِي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي حدَّثنا بِهِ؛ قَالَ : حدَّثنا سَلْمُ بْنُ محمَّد الورَّاق، عَنْ عِكرِمَة بْنِ عمَّار، عَنْ عَاصِمِ بْنِ شُمَيْخ الغَيْلاني، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عن النبيِّ ﷺ قال : كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ... ، الحديثَ.
فَقَالَ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفٌ .

التخريج و الدراسة:

الحديث من هذا الوجه ليس له أصل، و هذا السند في أدنى درجات الضعف، فقد جاء في الجرح و التعديل [1]سلم بن محمد الوراق سألت يحي بن معين عنه فلم يرضه و تكلم فيه، وعكرمة بن عمار فيه مقال[2]، وعاصم بن شميخ مجهول[3].

أما متن الحديث فمتفق عليه من حديث عبد الله بن عمر .

[1] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 269/4
[2] أنظر الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 10/7
[3] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 345/6

الحديث الرابع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاقُ الأزرَق، عَنْ الثَّوري، عَنْ زُبَيد، عَنْ أَبِي وائلٍ، عن مَسْرُوقٍ، عن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ قَالَ : سِبَابُ المسلِمِ فُسُوقٌ، وقِتَالُهُ كُفْرٌ؟

قَالَ أَبِي: لا أعلَمُ أَحَدًا أدخَلَ بَيْنَ شَقيقٍ وعبدِ الله « مَسْروقً » غيرَ إسحاقَ الأزرَق .

الدراسة و التخريج :

سئل الإمام الدارقطني عن الحديث فقال: فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَوْهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ مَسْرُوقٌ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ زُبَيْدٍ، عَنْ زُبَيْدٍ.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَسْرُوقًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، وَمَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عبد الله.

و أصحاب سفيان الذين خالفوا اسحاق الازرق هم: " وكيع، و ابن مهدي، و محمد بن يوسف، و روح بن عبادة، و الفريابي " .

فأما حديث وكيع أخرجه الترمذي [1]، والنسائي في [2]، و أحمد[3].

و أما حديث ابن مهدي فأخرجه مسلم [4]، و أحمد [5]، و أبو يعلى[6] .

أما حديث الفريابي فأخرجه أبو عوانة[7].

أما حديث روح بن عبادة فأخرجه الخلال [8] .

---

[1] 4 سنن الترمذي/353 (1983) و 21/5 (2635)

[2] السنن الكبرى للنسائي 122/7 (4110)

[3] مسند احمد363/1 (783)

[4] صحيح مسلم 81/1 (116)

[5] مسند احمد 363/1 (783)

[6] مسند ابو يعلى 183/9 (5276)

[7] مستخرج ابو عوانه101/4

[8] السنة للخلال 115/4 (1299)

أما حديث محمد بن يوسف فأخرجه المروزي [1] . خمستهم – وكيع وعبد الرحمان و الفريابي و ابن عبادة و محمد بن يوسف – حدثنا سفيان حدثنا، عن زبيد، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود به .

و أصحاب زبيد هم – شعبة و سفيان و محمد بن طلحة و سعيد –

وأما حديث شعبة فأخرجه مسلم[2]، النسائي[3]، وأحمد[4]، وعبد الله[5]. وأما حديث سفيان فأخرجه مسلم[6]، و الترمذي[7]، و النسائي، و أحمد[8]، و أبو يعلى[9]، وأبو عوانة [10]، وأبو بكر، والمروزي [11].

و أما حديث محمد بن طلحة فأخرجه مسلم [12].

و أما حديث سعيد فأخرجه اللالكائي[13] ، أربعتهم – شعبة و سفيان و محمد و سعيد – كُلُّهُمْ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ ﷺ: « سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » هذا لفظ مسلم .

و بهذا يتبين خطأ اسحاق الأزرق و إن كان كما قال عنه الذهبي " الإمام الحافظ الحجة " لكن كما قال الأئمة : " ومن لا يخطئ " .

---

[1] الفتن للمروزي 1020/2 (1091)
[2] صحيح مسلم 81/1 (116)
[3] السنن الكبرى للنسائي 122/7 (4109)
[4] مسند احمد 57/6 (3647)
[5] 319/1 (645)
[6] صحيح مسلم 81/1 (116)
[7] سنن الترمذي 353/4 (1983) و 21/5 (2635)
[8] مسند احمد 363/1 (783)
[9] مسند أبو يعلى 183/9 (5276)
[10] مستخرج أبو عوانه 101/4
[11] تعظيم قدر الصلاة للمروزي 1020/2 (1091) و في الحلية 39/5
[12] صحيح مسلم 81/1 (116)
[13] شرح اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي6/ (1097)

الحديث الخامس

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْك، عَنْ مُوسَى بْن يعقوب الزَّمْعي، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَم بن ثَوْبان، عن عبد الله بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ زَمَانٌ يُغَرْبَلُ فِيهِ النَّاسُ غَرْبَلَةً، وبَقِيْتُمْ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ ؟! ... ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ إِنَّمَا هُوَ : أَبُو حَازِمٍ، عَنْ عُمارة بْنِ عمرو بن حزم، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

التخريج و الدراسة :

اختلف على أبي حازم في هذا الحديث على وجهين فروي عنه عن عمارة بن حزم، و روي عنه عن عمر بن الحكم بن ثوبان، فالوجه الأول أخرجه أبو داود [1]عن القعنبي عن عبد العزيز بن أبي حازم، و الطبراني [2]من طريق عبد الله بن صالح، و الطحاوي [3] من طريق كثير بن سعيد و سعيد بن منصور، والحاكم [4] من طريق سعيد بن منصور المكي، كلهم – القعنبي و ابن صالح و كثير بن سعيد وسعيد بن منصور و ابن وهب – عن يعقوب بن عبد الرحمان، كلاهما – يعقوب و عبد العزيز – عن ابي حازم، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ ﷺ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَيْفَ بِكُمْ وَبِزَمَانٍ » أَوْ «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غَرْبَلَةً، تَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ، وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوا، فَكَانُوا هَكَذَا » وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَقَالُوا: وَكَيْفَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: «تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ، وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُم. وهذا لفظ أبو داود .

[1] سنن أبو داود 23/4 (4342)

[2] المعجم الكبير للطبراني 9/14 (14589)

[3] شرح مشكل الآثار للطحاوي 217/3 (1176) و (1177)

[4] مستدرك الحاكم 481/4 (8340)

و الوجه الثاني أخرجه الطبراني [1]قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ جُمْهُورٍ السِّمْسَارُ التِّنِّيسِيُّ، قَالَ : ثنا دُحَيْمٌ، قَالَ : ثنا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ به .

مدار هذا الحديث على أبي حازم ثقة [2]، و الوجه الأول رواه عنه راويان – ابنه و يعقوب – و كلاهما ثقة [3]، و الوجه الثاني رواه عنه موسى بن يعقوب: صدوق سيء الحفظ [4]وقد تفرد برواية هذا الوجه وخالف ثقتين فتفرده لا يحتمل زيادة على المخالفة .

فالحديث من هذا الوجه لا يثبت، وهو كما قال أبو حاتم "هذا وهم "

أما من الوجه الآخر فقد ثبت من رواية أبي داود عن القعنبي عن عبد العزيز عن أبيه عن عمارة عن عبد الله بن عمر، فرجاله كلهم عدول، وقد روى الحديث عن عبد الله بن عمرو أيضا كل من الحسن البصري و سعيد بن زربي و عقبة بن أوس و روايتهم عند أحمد و الطبراني والحاكم و البزار و غيرهم، و للحديث شاهد عند البخاري [5] من حديث عبد الله بن عمر بلفظ «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ هَذَا»

[1] المعجم الكبير للطبراني 10/13 (6)

[2] أنظر تهذيب التهذيب لابن حجر -247-

[3] أنظر تقريب التهذيب لابن حجر 4088 و7824

[4] أنظر تقريب التهذيب لابن حجر 7026

[5] صحيح البخاري103/1 (480)

الحديث السادس

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى القطَّان، عَنْ أَجْلَح، عَنْ قَيْس بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ رِبْعيِّ بْنِ حِرَاش، عَنْ حُذَيفة؛ قَالَ: لَوْ خَرَجَ الدَّجَّالُ، لآمنَ بِهِ قومٌ ؟

قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُو: قَيْس بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، وَأَبُو مُسْلِمٍ اسْمُهُ : رُمَّانَة .

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه بن أبي شيبة [1] و كرره[2]، عن محاضر قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَجْلَحُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بن حراش، قَالَ : سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، يَقُولُ: « لَوْ خَرَجَ الدَّجَّالُ لَآمَنَ بِهِ قَوْمٌ فِي قُبُورِهِمْ»

هذا حديث فرد تفرد به محاضر عن الأجلح عن قيس أبي مسلم عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه، وثلاثتهم – محاضر و الأجلح و قيس – لا يحتمل تفردهم [3].

ومنه فالحديث بهذا السند لا يثبت .

[1] مصنف ابن أبي شيبة 493/7 (34792)

[2] مصنف ابن أبي شيبة 509/7 (37621)

[3] أنظر الجرح و التعديل لابن ابي حاتم 96/7 (552) ، و 346/2-347 ، و 437/8 (1996) .

الحديث السابع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ جابر، عن عبد العزيز بن رُفَيْع، عن عبد الله ابن القِبْطِيَّة؛ قَالَ: دخلتُ أَنَا والحسنُ ابنُ عليٍّ عَلَى أمِّ سَلَمة، فَقَالَ : حدَّثيني عَنْ جيشِ الخَسْفِ، فَقَالَتْ: سمعتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ: يَخْرُجُ السُّفْيَانِيُّ بِالشَّامِ، فَيَسِيرُ إِلَى الكُوفَةِ، فَيَبْعَثُ جَيْشًا إِلَى المدِينَةِ، فَيُقَاتِلُونَ مَا شَاءَ اللهُ، حَتَّى يُقْتَلَ الحَبَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، ويَعُوذُ عَائِذٌ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ – أَو قَالَ: مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ – بِالْحَرَمِ، فَيَخْرُجُونَ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ؛ خُسِفَ بِهِمْ، غَيْرَ رَجُلٍ يُنْذِرُ النَّاسَ ؟

قَالَ أَبِي: إنما هو: عن عُبَيد الله ابن القِبْطِيَّة، وَفِيهِ زيادةُ كلامٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِ النَّاسِ .

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه مسلم [1]عن قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة و إسحاق بن إبراهيم، و أبو داود [2]عن عثمان بن أبي شيبة، و أحمد [3]، و ابن أبي شيبة [4]، و الطبراني في الكبير[5] من طريق أبو بكر بن أبي شيبة، و الفاكهاني [6] في أخبار مكة عن عبد السلام بن عاصم كلهم – قتيبة و أبو بكر و إسحاق و عثمان وأحمد و عبد السلام – وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، قَالَ حَدَّثَنَا – عن جَرِيرٌ، وأخرجه ابن حبان في الصحيح من طريق زهير بن معاوية كلاهما –جرير و زهير – عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ الْقِبْطِيَّةِ، قَالَ : دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ وَأَنَا مَعَهُمَا، عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَسَأَلَاهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « يَعُوذُ عَائِذٌ بِالْبَيْتِ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِهِمْ »

---

[1] صحيح مسلم 2208/4 (2882)

[2] سنن ابو داود 108/4 (4284)

[3] مسند احمد 89/44 (26487)

[4] مصنف ابن أبي شيبه459/7 (37219)

[5] المعجم الكبير للطبراني 409/23 (984)

[6] أخبار مكة للفاكهاني 1/ 363(760)

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ كَارِهًا ؟ قَالَ : «يُخْسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ » وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: هِيَ بَيْدَاءُ الْمَدِينَةِ، هذا لفظ مسلم . وبعد النظر في طرق الحديث يتبين ثلاثة أمور : الحديث محفوظ عن عبيد الله، الذي تفرد بالزيادة في المتن و الاختلاف على ابن رويفع هو محمد بن جابر و قد تكلم فيه الأئمة [1] ،و الكلام ا المنكر الذي أشار إليه أبو حاتم"يخرج السفياني ....." .

[1] أنظر تهذيب الكمال للمزي (5110)

الحديث الثامن

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الأَشَجُّ، عَنْ عُقْبة بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ قُدَامة – يَعْنِي: عِصامً – عَنْ عِكرِمَة ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ لِبَعْضِ نِسَائِهِ : لَيْتَ شِعْرِي ! أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأَدْبَبِ ... ؟، وَ ذَكَرَ الحديثَ قَالَ أَبِي: لَمْ يَروِ هَذَا الحديثَ غيرُ عِصَامٍ، وَ هُوَ حديثٌ مُنكَرٌ .

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة [1] عن وكيع، و من طريقه ابن عبد البر [2] ، و البزار [3] عن سهل بن بحر، و الطحاوي [4] عن فهد بن سليمان، كلاهما –سهل و فهد – عن أبي نعيم، كلاهما – أبو نعيم و وكيع – عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ، يُقْتَلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرَةٌ تَنْجُو بَعْدَمَا كَادَتْ " هذا لفظ ابن أبي شيبة

هذا الحديث رجاله ثقات مشهورون غير عصام، و هذه أقوال الأئمة فيه :

قال إسحاق بْن منصور، عَن يحيى بْن مَعِين : صالح.

وَقَال أبو زُرْعَة وأَبُو حاتم: لا بأس به.

وَقَال أبو داود: ليس بِهِ بأس.

وَقَال النَّسَائي: ثقة.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"[5] .

روى له أَبُو دَاوُدَ، والنَّسَائي، وابن مَاجَهْ حديثا واحدا – السير 61/20 –، بما أن أبا حاتم و أبا زرعة وثقا عصام بن قدامة و أنكرو عليه هذا المتن فالظاهر عليهما عدم قبول تفرده، وهذا الحديث له شاهد من حديث عائشة تفرد به إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي خالد عن عائشة، وقد

---

[1] مصنف ابن ابي شيبة 3538/7 (37785)

[2] الاستيعاب لابن عبد البر 1885/4

[3] مسند البزار73/11 (4777)

[4] شرح مشكل الآثار للطحاوي265/14 (5611)

[5] تهذيب الكمال للمزي60/20

أخرجه أحمد [1]، و أبو يعلى الموصلي [2]، و ابن حبان [3]، و الحاكم[4]، و قد صحح الحديث كل من : ابن حبان، ابن عبد البر في الإستيعاب، الحاكم، وقال الذهبي صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

[1] مسند أحمد (24254) و (24654)

[2] مسند أبو يعلى (4868)

[3] صحيح ابن حبان (6732)

[4] مستدرك الحاكم (4613)

الحديث التاسع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بُنْدار، عَن غندر، عن شعبة، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أُمِّه، عَنْ أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ : تَقْتُلُ عَمَّارَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ ؟ فَقَالا : هَذَا خطأٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حديثِ يُونُسَ؛ إِنَّمَا هُوَ : عَنْ أيُّوب ،

عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أمِّ سَلَمة.

وشُعبة، عن خالد، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَن، عَنْ أُمِّه، عَنْ أُمِّ سَلَمة .

وَقَالا: أَخْطَأَ بُنْدارٌ فِي هَذَا الحديث .

التخريج و الدراسة :

الحديث روته أم الحسن البصري عن أم سلمة رواه عنها ابناها الحسن وسعيد فأما رواية سعيد فأخرجها مسلم [1] عن محمد بن عمرو بن جبلة و عقبة و أبو بكر ابن أبي شيبة، و أحمد [2]، أربعتهم – محمد و عقبة و أبو بكر و أحمد – عن محمد بن جعفر عن شعبة، و الطبراني [3]من طريق سعد، كلاهما – شعبة و سعد – عن خالد الحذاء عن سعيد ابن أبي الحسن به .

و أما رواية الحسن فأخرجها مسلم [4] عن أبو بكر بن أبي شيبة، و أبو يعلى [5]عن أبي خيثمة كلاهما – أبو بكر و أبوخيثمة – عن إسماعيل بن إبراهيم، و ابن أبي شيبة [6]، والنسائي [7]عن الحسين بن حريث كلاهما – أبو بكر و الحسين – عن ابن علية، و إسحاق بن راهويه [8]عن أزهر بن السمان، و أخرجه أحمد [9] عن ابن أبي عدي، و عن معاذ[10]، و من طريق معاذ أخرجه الطبراني [11]، و أبو

---

[1] صحيح مسلم 2916

[2] مسند أحمد 26650

[3] المعجم الكبير للطبراني 873

[4] صحيح مسلم 2916

[5] مسند ابو يعلى 6990

[6] مصنف ابن أبي شيبة (37851)

[7] السنن الكبرى للنسائي (8217)

[8] مسند إسحاق ابن راهويه (1877)

[9] مسند أحمد (26482)

[10] مسند أحمد (26680)

[11] المعجم الكبير للطبراني (854)

يعلى[1] عن القواريري عن خالد بن الحارث، و النسائي في الكبرى من طريق خالد بن الحارث ستتهم – إسماعيل بن إبراهيم و ابن علية وابن أبي عدي و معاذ و أزهر السمان و خالد بن أبي الحارث – عن ابن عون، و أخرجها أبو داود الطيالسي [2]، و من طريقه ابن الجعد [3]، و النسائي [4]، و أحمد عن سليمان بن داود الطيالسي [5]، وابن الأعرابي [6]من طريق عمرو بن مرزوق، ثلاثتهم – الطيالسيان و ابن مرزوق – عن شعبة عن خالد الحذاء و أيوب بن تميمة السختياني، و أخرجه النسائي في الكبرى من طريق يزيد بن زريع، و أبو يعلى [7]عن أبي خيثمة عن يزيد، و أخرجه ابن حبان [8] من طريق شعبة عن عوف، و الطبراني [9]من طريق عوف، و أخرجه ابن حبان عن بندار عن أبي داود عن شعبة عن يونس بن عبيد، و من طريق ابن حبان أخرجه الطبراني [10]، ستتهم – بن عون و يونس و خالد الحذاء و أيوب و يزيد و عوف – عن الحسن، كلاهما – الحسن و سعيد – عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، هذا لفظ مسلم .

ومنه فحديث محمد بن بشار عن محمد بن جعفر و هو الوجه الذي أعله أبو حاتم و أبو زرعة ليس له أصل في كتب السنة و أما الوجهان الآخران فعند مسلم و أبو داود .

---

[1] مسند أبو يعلى (645)

[2] مسند أبو داود (1703)

[3] مسند ابن الجعد (1175)

[4] السنن الكبرى للنسائي (8491)

[5] مسند أحمد (26563)

[6] معجم ابن الأعرابي (1094)

[7] مسند أبو يعلى (7025)

[8] صحيح ابن حبان(6736)

[9] المعجم الكبير للطبراني (853) و (858)

[10] المعجم الكبير للطبراني (857)

الحديث العاشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سمعتُ أَبِي يقولُ، وذكَرَ حَدِيثًا حدَّثنا محمَّد بْنُ هَارُونَ أَبُو نَشِيط، عَنْ أَبِي المغِيرَة؛ قَالَ: حدَّثنا عبد الرحمن – يَعْنِي: ابنَ يَزِيدَ بْنِ تَميم – عن الزُّهري، عن عبد الله بْنِ عُمَرَ: أنَّ عُمَرَ بْنَ الخطَّاب قَالَ لِمُعاذ بْنِ جَبَلٍ: مَا مِلاكُ هَذَا الأَمْرِ؟ قَالَ: كلمةُ الإِخْلاصِ، وَهِيَ الفِطْرَةُ، والصَّلاة، وَهِيَ المِلَّة، والسَّمعُ وَالطَّاعَةُ، وَسَيكون اختلافٌ. فلمَّا أدبرَ عُمَرُ؛ قَالَ: وسِنُوكَ خيرُ سِنِيْهِم.

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ .

التخريج والدراسة :

الحديث أخرجه معمر [1]عن أيوب عن أبي قلابة، و اللالكائي [2]من طريق أبو عوانة عن يعلى عن عبد الله بن خراش عن أبيه، و الداني [3]من طريق أبو يزيد الأيلي عن عبد الله العمري عن زيد بن أسلم عن عطاء، و أخرجه الطبري [4]عن يعقوب عن ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة، و أخرجه عن يزيد بن أبي مريم معلقا، أربعتهم – عطاء و أبو قلابة و خراش و يزيد – قَالَ عُمَرُ: «مَا قِوَامُ هَذَا الْأَمْرِ يَا مُعَاذُ؟ »، قَالَ : الْإِسْلَامُ وَهِيَ الْفِطْرَةُ، وَالْإِخْلَاصُ وَهِيَ الْمِلَّةُ، وَالطَّاعَةُ وَهِيَ الْعِصْمَةُ، ثُمَّ سَيَكُونُ بَعْدَكَ اخْتِلَافٌ، قَالَ : ثُمَّ قَفَا عُمَرَ سَرِيرًا فَقَالَ: « أَمَا إِنَّ سِنِيَّكَ خَيْرٌ مِنْ سِنِيِّهِمْ» هذا لفظ معمر .

هذا الحديث فيه رواية كل من عطاء و يزيد و أبي قلابة عن عمر مرسلة، أما رواية ابن خراش فواهية الإسناد، فيها أبو الربيع و هو خالد بن يوسف السمتي قال الدارقطني تكلموا فيه، و عبد الله بن خراش قال البخاري منكر الحديث .

[1] جامع معمر ابن راشد 332/11 (20689)

[2] شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي 907/4 (1530)

[3] السنن الواردة في الفتن للداني381/2 (125)

[4] تفسير الطبري 493/18

الحديث الحادي عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ سَعِيدِ بْنِ سابِق، عَنْ عَمْرِو بْن أَبِي قَيْس، عَن سِماكٍ، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أَنْ يُشْتَرَى الثمرةُ حَتَّى تُطْعِمَ .

وقال: إِذَا ظَهَرَ الزِّنَى والرِّبَا فِي قَرْيَةٍ؛ فَقَدْ أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ كِتَابَ اللهِ ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: أمَّا مِنْ قوله: إِذَا ظَهَرَ الزِّنَى والرِّبَا، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ حديثِ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عبَّاس؛ إِنَّمَا هو: سِماك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، مِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُهُ،وَمِنْهُمْ مَنْ يُوقِفُهُ .

قلتُ: أَوْقَفَهُ أَسْباطُ بنُ نَصْرٍ.

التخريج و الدراسة :

هذا الحديث روي على ثلاثة أوجه، الوجه الأول عن ابن عباس، الثاني عن ابن مسعود موقوفا، الثالث عن ابن مسعود مرفوعا.

فأما الوجه الأول فأخرجه الحاكم [1] قال أَخْبَرَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَزَّازُ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ الْقَزْوِينِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَابِقٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَرَةُ حَتَّى تُطْعِمَ، وَقَالَ: إِذَا ظَهَرَ الزِّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ، فَقَدْ أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عَذَابَ اللَّهِ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» .

و أما الوجه الثاني فأخرجه الطبراني [2]قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْأَحْوَلُ، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ مَعْنٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «لَمْ يَهْلِكْ أَهْلُ نُبُوَّةٍ قَطُّ حَتَّى يَظْهَرَ الزِّنَى وَالرِّبَا»، و أما الثالث فأخرجه أحمد[3]عن حجاج، و أبو يعلى [4]عن بشر بن الوليد الكندي، وابن حبان في الصحيح من طريق أبو يعلى،

[1] مستدرك الحاكم 143/2 (2261)

[2] المعجم الكبير للطبراني 136/10 (10329)

[3] مسند أحمد 6 /358 (3809)

[4] مسند أبو يعلى 396/8 (4981)

كلاهما – حجاج وبشر – أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " لَعَنَ اللهُ آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَكَاتِبَهُ "

قَالَ: وَقَالَ: " مَا ظَهَرَ فِي قَوْمٍ الرِّبَا وَالزِّنَا، إِلَّا أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عِقَابَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ " .

رواية الطبراني فيها أحمد بن يحي الأحول ليست له ترجمة إلا عند الدارقطني في الضعفاء و المتروكون، ورواية الحاكم عن ابن عباس قد أنكرها أبو حاتم، تبقى رواية أحمد هي السالمة من بين الروايات، و فيها سماك هو ثقة لكن قال عنه ابن حبان يخطئ كثيرا،و فيها شريك النخعي إمام ثقة لكن على لين فيه كما قال الذهبي في السير .

و للحديث شاهد عند أحمد عن ميمونة أم المؤمين، لكن لا يعتبر به، فيه ابن لبينة حديثه ليس بشيء كما في الجرح و التعديل، وفيه أيضا محمد بن عبد الله ضعيف كما في تاريخ دمشق .

الحديث الثاني عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاقُ بنُ مُوسَى الخَطْمي الأَنْصَارِيُّ، عن عبد الرحمن بن محمَّد المحارِبي، عن العلاء ابن المسيّب، عن عبد الله بْنِ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ سَالِمٍ الأَفْطَس، عَنْ أَبِي عُبَيدة، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا رَأَى أَخَاهُ عَلَى الذَّنْبِ نَهَاهُ عَنْهُ تَعْذِيرًا، فَإِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ لَمْ يَمْنَعْهُ مَا رَأَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وخَلِيطَهُ وشَرِيبَهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ اللهُ مِنْهُمْ؛ ضَرَبَ بِقُلُوبِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، ولَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ دَاوُدَ وعِيْسَى بْنِ مَرْيَمَ؛ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وكَانُوا يَعْتَدُون، ثم قال النبيُّ ﷺ : والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عَنِ المنكَرِ ... ، وَذَكَرَ الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ إِنَّمَا هُوَ مُرسَلٌ؛ يَعْنِي: عَنْ أَبِي عُبَيدة، عن النبيِّ ﷺ.

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه أبو داود[1]، والطبراني [2]عن موسى بن هارون، كلاهما – أبو داود و موسى – عن خلف بن هشام عن أبو شهاب الحناط، و أخرجه الطبراني [3]من طريق جعفر بن زياد، و الخطيب [4]، كلاهما – الحناط و جعفر – عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة، و أحرجه أبو يعلى [5]من طريق المحاربي عن العلاء بن المسيب عن عبد الله عن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس، و أخرجه أبو داود [6] عن عبد الله بن محمد النفيلي عن يونس بن راشد، و الطبراني [7]من طريق شريك، و من طريق مسعر (10266)، ثلاثتهم –يونس و شريك و مسعر – عن علي بن بذيمة، كلهم – عمرو بن مرة

[1] سنن أبو داود 122/4

[2] المعجم الكبير للطبراني 146/10 (10268)

[3] المعجم الكبير للطبراني 146/10 (10267)

[4] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 296/8 (4401)

[5] مسند أبو يعلى 448/8 (5035)

[6] سنن أبو داود 121/4 (4336)

[7] المعجم الكبير للطبراني 146/10 (10265)

و سالم الأفطس و علي بن بذيمة – عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ "، ثُمَّ قَالَ: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} إِلَى قَوْلِهِ {فَاسِقُونَ} [المائدة: 81]، ثُمَّ قَالَ: «كَلَّا وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا» . هذا لفظ أبو داود .

هذا الحديث رواه أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود مسندا، و روايات كل من – جعفر بن زياد و أبو شهاب الحناط و المحاربي و عبد الله بن محمد بن علي النفيلي – تصحح الحديث .

الحديث الثالث عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو الجَوَّاب الأَحْوَص بْنُ جَوَّاب، عَنْ عمَّار بْنِ رُزَيق، عَنِ الأعمَش، عَنْ سَهْل بْنِ بُكَير الجَزَري، عَنْ أَنَسِ بْنِ مالك، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لِلأَئِمَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقٌّ عَظِيمٌ، ولَهُمْ مِثْلُهُ؛ مَا عَمِلُوا ثَلاَثًا: مَا اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا، وحَكَمُوا فَعَدَلُوا، وعَاهَدُوا فَوَفَوْا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والْمَلاَئِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش، عَنْ سَهْل أَبِي الأَسَـــدِ، عـــَنْ بُكَير الجَزَري، عــن أنس، عــن النبيِّ ﷺ.

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه أبو داود [1]عن ابن سعد عن أبيه، و أحمد [2] عن محمد بن جعفر، و عن وكيع [3]، و من طريق محمد بن جعفر أخرجه النسائي [4]عن محمد بن المثنى، وأخرجه الدولابي [5]عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر، كلاهما – محمد و وكيع – عن شعبة، و أخرجه أبو يعلى [6]عن أبي خيثمة عن جرير، و أخرجه عن أبي بكر [7] عن وكيع، و البيهقي [8]من طريق شيبان، ثلاتتهم – جرير و وكيع وشيبان – عن الأعمش، و أخرجه الطبراني [9]من طريق مسعر بن كدام، كلهم – شعبة و الأعمش و مسعر – عن أبي الأسد (أبو الأسد أختلف في إسمه فهناك من سماه عليا و هناك من سماه سهلا)، و أخرجه [10]من فضيل بن عياض عن الأعمش عن أبي صالح الحنفي كلاهما – أبو الأسد و أبو

---

[1] سنن أبو داود 595/3 (2247)

[2] مسند أحمد 318/19 (12307)

[3] مسند أحمد 249/20 (12900)

[4] السنن الكبرى للنسائي 405/5 (5909)

[5] الكنى و الأسماء للدولابي 325/1 (576)

[6] مسند أبو يعلى 94/7 (4032)

[7] السنة للخلال94/7 (4033)

[8] السنن الكبرى للنسائي 172/3 (5298)

[9] الدعاء للطبراني 583/1 (2121)

[10] الدعاء للطبراني 583/1 (2120)

– عن بكير بن وهب الجزري، و أخرجه الطبراني [1]من طريق مروان بن محمد، و في الدعاء [2]من طريق طريق محمد بن بكار، كلاهما – مروان و بكار – عن سعيد بن بشير عن قتادة، و أخرجه في الأوسط [3]من طريق منصور بن المعتمر، و في الدعاء من طريق ابن جريج عن حبيب ابن أبي ثابت، و و أخرجه البخاري عند ترجمة بكير بن وهب الجزري من طريق شعبة عن أبي الأسد و من طريق إبراهيم بن سعد ومن طريق منصور بن المعتمر، خمستهم – ابن سعد و بكير بن وهب و قتادة و منصور و حبيب – قَالَ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا مَا أُحَدِّثُهُ كُلَّ أَحَدٍ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ وَنَحْنُ فِيهِ، فَقَالَ: " الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَلَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقًّا مِثْلَ ذَلِكَ، مَا إِنْ اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا، وَإِنْ عَاهَدُوا وَفَوْا، وَإِنْ حَكَمُوا عَدَلُوا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " هذا لفظ أحمد .

هذا الحديث من رواية بكير بن وهب لا يرقى لدرجة الصحة، لأن بكير لا يعرف حاله كما جاء في التهذيب واللسان، وقد ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا و لا تعديلا و ذكره ابن حبان في الثقات، لكن كما في التخريج تابعه سعد بن إبراهيم الزهري كما عند الطيالسي وهي صحيحة الإسناد، وكذلك تابعه قتادة و منصور و حبيب و كلهم ثقات، و منه الحديث مقبول .

[1] المعجم الأوسط للطبراني 41/7 (6789)

[2] الدعاء للطبراني 582/1 (2117)

[3] المعجم الأوسط للطبراني 342/2 (2171)

الحديث الرابع عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ – خَتَنُ سَلَمة بن الفَضْل– عن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بْنِ عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمِّه سَالِمٍ، عَنْ أبيه عبد الله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: مُرُوا بِالمعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ المنكَرِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْعُونَ اللهَ فَلا يُسْتَجابُ لَكُمْ، ومِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْتَغْفِرُوهُ فَلاَ يَغْفِرَ لَكُمْ؛ فَإِنَّ الأَمْرَ بِالمعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المنكَرِ، لا يُقَرِّبُ أَجَلاً، ولاَ يُبَاعِدُ رِزْقًا،، وإِنَّ الأَحْبَارَ مِنَ اليَهُودِ، والرُّهْبَانَ مِنَ النَّصَارَى، لَمَّا تَرَكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ المنكَرِ؛ أَصَابَهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْفَعْهُمْ ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ حديثٌ مُنكر .

التخريج و الدراسة :

هذا الحديث كما ساق إسناده في السؤال تفرد به إبراهيم بن عبد الرحيم عن إسحاق بن إبراهيم — وهو غير ابن راهويه — عن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن سالم عن عبد الله بن عمر يرفعه، أخرجه كل من ابن أبي الدنيا [1]عن إبراهيم بن عبد الرحيم به، و الطبراني [2]من طريق إبراهيم به، و القيسراني [3]و ساق قول الدارقطني " تفرد به إسحاق بن إبراهيم "، و أخرجه أبو نعيم [4]عن سالم بن عبد الله مرسلا .

حديث ابن عمر هذا لم يرو بغير هذا الإسناد، ورجاله ثقات، لكن تفرد به عبد العزيز من بين أصحاب سالم بن عبد الله، و حديث سالم منتشر في الآفاق وهو ليس من خيرة أصحابه، فتفرده بحديث عنه منكر و الله أعلم .

[1] الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لابن أبي الدنيا 88/1 (44)

[2] المعجم الأوسط للطبراني 95/2 (1367)

[3] أطراف الغرائب للقيسراني 378/3 (2975)

[4] حلية الاولياء لابي نعيم 287/8

و قد روي الحديث عن عائشة، رواه عنها ابن ماجه [1] و أحمد [2] وابن حبان [3]، لكن تفرد به عاصم بن عمر بن عثمان وهو مجهول كما قال المزي في تهذيب الكمال ومنه فالحديث لا يثبت عن النبي ﷺ.

[1] سنن ابن ماجه 1327/2

[2] مسند أحمد 149/42

[3] صحيح ابن حبان 526/1

الحديث الخامس عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى بْن إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وُهَيْب، عَنْ أيُّوب، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَضَرَ إِمَامًا، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ يَسْكُتْ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي واقِدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر، عن النبيِّ ﷺ

التخريج و الدراسة :

أخرج الحديث ابن أبي الدنيا [1]من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي، والخرائطي [2]من طريق وهيب بن خالد، و الطبراني [3]من طريق ابن وهيب، و ابن عدي [4]من طريقه، كلاهما – أحمد و وهيب – عَنْ أَبِي وَاقِدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «مَنْ حَضَرَ إِمَامًا فَلْيَقُلْ خَيْرًا، أَوْ فَلْيَسْكُتْ» هذا لفظ الطبراني .

هذا الحديث تفرد به أبو واقد الليثي (صالح بن محمد) وهو لا يحتج بحديثه في أفضل أقوال النقاد فيه، و إلا فهناك من أنكر حديثه كالبخاري وهناك من ضعفه .

ومنه فهذا الحديث لا يثبت والله أعلم .

[1] كتاب الصمت لابن أبي الدنيا 296/1 (687)

[2] مكارم الأخلاق للخرائطي(488)

[3] المعجم الأوسط للطبراني 108/6 (5947)

[4] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 90/5 (911)

المطلب الثاني : الاحاديث التي اعلها بعلل مختلفة

الحديث الاول

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق عن مَعْمَر، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْب، عَنْ سَعِيدٍ المِقبُري، عَنْ أَبِي هريرة ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ لِيَ عَلَى قُرَيْشٍ حَقًّا، وإِنَّ لِقُرَيْشٍ عَلَيَّ حَقًّا، مَا إِنْ حَكَمُوا عَدَلُوا، وإِنِ اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا، وإِنِ ايْتُمِنُوا أَدَّوْا، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَعَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ؟

قَالَ أَبِي: يَرْوُونَهُ عَنْ سَعِيدٍ: أَنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلً .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه ابن أبي ذئب و اختلف عليه، فرواه عنه معمر بن راشد عن أبي هريرة مرفوعا و رواه عنه علي بن الجعد عن سعيد مرسلا، اخرجه عبد الرزاق[1] ومن طريقه احمد وابن حبان[2] والطبراني[3] في موضعين وابن عساكر[4] قال حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " إِنَّ لِي عَلَى قُرَيْشٍ حَقًّا، وَإِنَّ لِقُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقًّا، مَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا، وَائْتُمِنُوا فَأَدَّوْا، وَاسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا "هذا لفظ أحمد .

أما الرواية المرسلة فأخرجها ابن الجعد[5]عن ابن أبي ذئب عن سعيد مرسلا . و بعد تتبع طرق الحديث يحتمل ان ابن أبي ذئب حدث بالحديث مسندا ومرسلا، وذلك ان ابن أبي ذئب[6] ثقة ثبت والحديث روي عنه مرسلا ومسندا من طرق معمر وابن الجعد وكل من معمر[7] وابن الجعد[8] إمامان في الحديث .

---

[1] مصنف عبد الرزاق 91/13(7653)

[2] صحيح ابن حبان 442/10 (4581)

[3] المعجم الأوسط الدعاء للطبراني 225/3(2988)، 584/1(2123)

[4] معجم ابن عساكر 1120/2 (1456)

[5] مسند ابن الجعد 414/1 (2830)

[6] انظر تذكرة الحفاظ للذهبي 143/1

[7] انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 255 -257

[8] انظر السير 459/10

الحديث الثاني

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألت أبي و أبا زرعة عن حديث رواه الحَكَم بْنِ مُوسَى، عَنْ محمَّد بْنِ سَلَمة، عَنْ محمَّد بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهاجر، عَنْ إِسْمَاعِيلَ مَوْلَى عبد الله بن عمرو، عن عبد الله ابن عمرو، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَتْلُ المؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا.

فَقَالاَ: هَكَذَا حدَّثنا الحَكَم، والحرَّانيون يَروونَ هَذَا الحديثَ، يُدخلون بَيْنَ محمَّد بْنِ إِسْحَاقَ وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهاجر: الحسنَ بْنَ عُمارة .

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه الترمذي [1]عن يحي و محمد بن عبد الله بن بزيع و النسائي[2] و البزار [3]عن يحي بن حكيم البصري و ابن عساكر [4]من طريق محمد بن عمرو الباهلي أربعتهم—يحي و محمد و البصري و الباهلي — عن محمد بن أبي عدي عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، هذا لفظ الترمذي .

و أخرجه الترمذي [5] و النسائي[6] كلاهما عن محمد عن غندر. و أخرجه النسائي[7] من طريق سفيان عن منصور، كلاهما — غندر و منصور- قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ، و لم يرفعه و هذا لفظ الترمذي، و أخرجه البيهقي [8]عن الحكم بن موسى عن أبو صالح عن محمد بن معاوية عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن إبراهيم عن إسماعيل عن عبد الله بن عمرو مرفوعا .

---

[1] سنن الترمذي 16/4(1395)

[2] السنن الكبرى للنسائي 417/3 (3435)،

[3] مسند البزار 375/6 (2399)

[4] معجم الشيوخ لابن عساكر 299/1 (353)

[5] سنن الترمذي 16/4(1395)

[6] سنن النسائي 417/3 (3436)

[7] سنن النسائي 417/3 (3437)

[8] شعب الإيمان للبيهقي 54/7 (4956)

و قد اتفق الأئمة الذين تكلموا على هذا الحديث أن الرواية المسندة مرجوحة، فقال البخاري[1] : الصحيح عن عبد الله بن عمرو موقوف و قد رجح الترمذي رواية الوقف بعد أن أخرج الحديث موقوفا و مرفوعا الجامع، و قال البزار[2] هذا الحديث لا نعلم أسنده عن شعبة إلا ابن أبي عدي.

[1] العلل الكبير للترمذي219/1

[2] مسند البزار 375/6

الحديث الثالث

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عن حديثٍ رواه عبد العزيز الدَّراوَرْدي، عَنْ صَفْوان بْنِ سُلَيم، عن عبد الله بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ : إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَبْعَثُ رِيحًا مِنْ قِبَلِ اليَمَن، فَتَقْبِضُ كُلَّ مُؤْمِنٍ ؟ قَالَ أَبِي: كَذَا حدَّثني داودُ الجَعْفَري !

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَة، ومحمد بن سُلَيم، عن عبد العزيز، عَنْ صَفْوان بْنِ سُلَيم، عَنْ عُبَيد الله بْنِ سَلْمَانَ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأَبِي: هَذِهِ الزِّيادة محفوظةٌ؟

قال: نعم.

قلتُ: فعُبَيدُ الله أَصَحُّ أو عبد الله؟

قال: عُبَيدُ الله صحيحٌ.

التخريج و الدراسة :

هذا الحديث روي على وجهين :

الأول : عن عبد الله بن سلمان عن أبيه عن أبي هريرة .

– الثاني : عن عبيد الله بن سلمان عن أبيه عن أبي هريرة

فأما الأول فأخرجه مسلم [1]عن أحمد بن عبدة الضبي وعنه البغوي[2]، والحاكم [3] من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي ، والمزي [4]من طريق أحمد بن عبد الضبي كلاهما –أحمد و إبراهيم –عن عبد العزيز الدراوردي و أبو علقمة الفروي، و أخرجه البخاري [5]من طريق محمد بن عباد، و أبو نعيم [6]من طريق

[1] صحيح مسلم 109/1 (117)

[2] شرح السنة للبغوي 91/15 (4288)

[3] مستدرك الحاكم 502/4 (8406)

[4] تهذيب الكمال للمزي 50/15 (3312)

[5] التاريخ الكبير للبخاري 109/5 (325)

[6] المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم 188/1 (308)

ضرار بن صرد كلاهما – محمد و ضرار – عن عبد العزيز الدراوردي، كلاهما – عبد العزيز و عبد العزيز مقرونا بأبي علقمة – قَالَا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ أَلْيَنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدَعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ – قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ، وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: مِثْقَالُ ذَرَّةٍ – مِنْ إِيمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ " هذا لفظ مسلم.

وأما الثاني فأخرجه البزار [1]عن أحمد بن أبان ، وابن أبي حاتم[2] من طريق أحمد بن عبدة الضبي ومحمد بن سليم، ثلاثتهم – أحمد بن أبان و أحمد بن عبدة الضبي مقرونا مع محمد بن سليم – عن عبد العزيز الدراوردي، وابن مندة [3] في الإيمان من طريق أحمد بن عبدة الضبي عن عبد العزيز الدراوردي و أبو علقمة الفروي، كلاهما – عبد العزيز متفردا و مقرونا بأبي علقمة – عن صفوان بن سليم، عن عبيد الله بن سلمان الأغر، عن أبيه عن أبي هريرة به .

بعد تتبع طرق الحديث يظهر أن رواية عبد الله صححها الإمام مسلم و الدارقطني وكذلك الظاهر من الإمام البخاري عند ترجمة عبد الله ورجحها الإمام المزي، و أما رواية عبيد الله فصححها الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، والترجيح بين الروايتين لا يظهر و الاختلاف الواقع بين الوجه الثاني و الثالث هل الحديث عن عبد الله أم عبيد الله لا يقدح في متن الحديث لأن كلاهما ثقة [4].

[1] مسند البزار 61/15 (8282)

[2] علل ابن أبي حاتم (2778)

[3] الإيمان لابن منده 534/1 (450)

[4] انظر تهذيب الكمال للمزي49/51، 55/19

الحديث الرابع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو مُصعَب الزُّهْري، عَنِ الدَّراوَرْدي، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي عيسى، عن عُبَيد الله بْنِ سَلْمَانَ الأَغَرّ؛ قَالَ: حدَّثنا ابْنُ عُمَر؛ قَالَ: قلتُ للنبيِّﷺ: أَيْنَ نَذْهَبُ إِذَا أَدرَكَتْنا الفتنةُ ؟ قَالَ : جَبَلَ جُهَيْنَةَ .

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ خَطَأٌ؛ حدَّثنا دَاوُدُ الجَعْفَري، فقال فيه: عن عُبَيد الله، عن أبيه؛ قال: قُلنا لعبد الله بْنِ عَمْرو ... ، وَلَمْ يرفَعْه؛ وَهُوَ أشبهُ.

التخريج و الدراسة :

بعد تتبع كتب السنة واستعمال الأجهزة الحديثة كالحاسوب لم أجد ذكر لهذا الحديث في كتب السنة، وهذه الرواية فيها عيسى ابن أبي عيسى وقد ذكره ابن حجر[1] فقال : عيسى" بن أبي عيسى الحناط الغفاري أبو موسى ويقال أبو محمد المدني مولى قريش أصله كوفي واسم أبي عيسى ميسرة وهو أخو موسى بن أبي عيسى الطحان روى عن أبيه وأنس والشعبي وأبي الزناد ونافع مولى بن عمر وهشام بن عروة وعمرو بن شعيب وغيرهم وعنه مروان بن معاوية و وكيع وابن أبي فديك وأبو خالد الأحمر وصفوان بن عيسى وعمر بن هارون البلخي وعبيد الله بن موسى وغيرهم قال البخاري ضعفه علي عن يحيى القطان.

فالحديث لا يثبت لعدم احتمال تفرد عيسى بن أبي عيسى وهو ما قد يفهم من كلام أبو حاتم بقوله " أشبه" ولم يقل أصح والله أعلم .

[1] تهذيب التهذيب لابن حجر 224/8

الحديث الخامس

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثِ أَبِي اليَمان، عَنْ صَفْوان بْنِ عَمْرٍو، عن عبد الرحمن بْنِ جُبَير بْنِ نُفَير، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ لجُلَسائه: كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا خَرَجَ فِيهَا دَاعِيَانِ: داعِي إلى كتاب الله، وداعِي إلى سُلطان الله، إلى أَيِّما تُجِيبُونَ ؟ قَالُوا : إِلَى كِتَابِ اللَّهِ؛ قال : إِذَنْ تَهْلِكُوا ؟ قَالَ أَبِي: أَرَى أَنَّهُمْ يَرْوونه عن عبد الرحمن ابن جُبَير بْنِ نُفَير، عَنْ أَبِيهِ، إِمَّا عَنْ أَبِي الدَّرْداء، أَوْ عَنْ كَعْبٍ .

الدراسة و التخريج :

متن حديث عبد الرحمان بن جبير بن نفير لم أجد من رواه إلا في موضعين، أحدهما موقوف على ابن جبير و الآخر على أم سلمة أخرجاهما إسحاق بن راهويه[1] و ابن زنجويه[2] .

و منه حديث جبير حديث فرد، فما هي حال رواته ؟

– الحكم بن نافع وكنيته أبو اليمان البهراني :

حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبي عن أبي اليمان فقال : كان كاتب إسماعيل بن عياش – كما يسمى أبو صالح كاتب الليث – وهو نبيل صدوق ثقة[3].

– صفوان بن عمر :

عبد الرحمن حدثني أبي قال سألت يحي بن معين عن صفوان بن عمرو فأثنى عليه خيرا[4].

–عبد الرحمان بن جبير :

عبد الرحمن قال سئل أبي عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير فقال: صالح الحديث[5].

–جبير بن نفير :

سئل أبي عن جبير بن نفير فقال: ثقة من كبار تابعي أهل الشام [6] .

---

[1] مسند إسحاق ابن راهويه (1944)

[2] الأموال لابن زنجويه (36)

[3] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 129/3 -586-

[4] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 422/4 -1852-

[5] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 221/5 -1041-

[6] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 342/3 -2116-

فالحديث رجاله ثقات و إسناده متصل، فالظاهر أن عبد الرحمان بن جبير بن نفير كان يحدث أصحابه على سبيل التعليم لا الرواية، لأن أبا حاتم يرى أن جبير يرفعه إلى أبو الدرداء، أو إلى كعب الأحبار .

الحديث السادس

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عمَّار، عَنِ ابْنِ سُمَيْع، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئبٍ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ؛ فِي مَقْتَلِ عُثْمَانَ بْنِ عفَّان؟

قَالَ أَبِي : سألتُ مَحْمُودَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُمَيْع عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ؟ فحدَّثني، وَقَالَ : فِي كِتَابِ ابْنِ سُمَيْع : حدَّثني رجلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ ابن أبي ذِئب

الدراسة و التخريج :

الحديث أخرجه ابن شبة[1] والعقيلي [2]، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ، والخطيب [3]، و ابن عساكر[4] كلهم من طريق هشام بن عمار، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سُمَيْعٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: هَلْ أَنْتَ مُخْبِرِي كَيْفَ كَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ وَمَا كَانَ شَأْنُ النَّاسِ وَشَأْنُهُ ؟ وَلِمَ خَذَلَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: قُتِلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَظْلُومًا، وَمَنْ قَتَلَهُ كَانَ ظَالِمًا، وَمَنْ خَذَلَهُ كَانَ مَعْذُورًا..... الحديث بطوله. هذا لفظ ابن شبة .

قال وابن عدي[5] : سمعت عبدان يقول: سمعت ابن أبي سميع يقول: "لم يسمع أبي حديث مقتل عثمان من ابن أبي ذئب إنما هو في كتاب أبي عن قاص "، و قال الحافظ صالح بن محمد – المعروف بجزرة[6] – : " قال لي محمود ابن ابنة محمد بن عيسى: هو في كتاب جدي عن إسماعيل بن يحي بن عبيد الله "

---

[1] تاريخ المدينة لابن شبة 1157/4

[2] الضعفاء الكبير للعقيلي 115/4 (1673)

[3] موضح أوهام الجمع و التفريق للخطيب البغدادي 4 /52

[4] معجم ابن عساكر 415/39

[5] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 438/7

[6] الموضح لأوهام الجمع و التفريق للخطيب 52/4

و إسماعيل قال عنه الحافظ صالح بن محمد يضع الحديث، وقد أنكر الأئمة هذه الرواية على ابن سميع ومنهم ابن شاهين وابن حبان وابن عدي والحاكم أبو أحمد[1] ومنه فهذا الحديث منكر مردود .

الحديث السابع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَهْلُ بنُ تمَّامٍ ، عَنْ عِمران القطَّان، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَة، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ فِي المهْديِّ ؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بَشير، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المتَوكِّل، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

قَالَ أَبِي: حديثُ أَبِي نَضْرَة أشبه .

الدراسة والتخريج :

الحديث أخرجه أبو داود[2] عن سهل بن تمام، و الطبراني[3] من طريق عفان، و من طريقه أخرجه الخطابي [4] ، كلاهما –سهل و عفان – عن عمران القطان عن قتادة، و أخرجه بحشل[5] من طريق عطاء بن عجلان، و من طريقه أخرجه الداني[6] ونعيم بن حماد[7] من طريق عمرو بن دينار، ثلاثتهم – قتادة و عطاء و عمرو – عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَهْدِيُّ مِنِّي، أَجْلَى الْجَبْهَةِ، أَقْنَى الْأَنْفِ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ.هذا لفظ أبو داود .

هذا الحديث كما جاء في العلل رواه قتادة و أختلف عليه ، فروا عنه سعيد عن أبي المتوكل، و رواه عنه عمران عن أبي نضرة، و أما سعيد و عمران فإن حديثهما لا يحتج به عند الأئمة[8]، لكن عمران تابعه كل من عمرو بن دينار و عطاء بن عجلان كما في التخريج، لكن الرواية الأولى فيها الحارث

---

[1] أنظر تهذيب الكمال للمزي 26 / 255-257

2 سنن أبو داود107/4

3 المعجم الأوسط للطبراني 176/9 (9460)

4 غريب الحديث للخطابي 191/2

5 تاريخ واسط لبحشل135/1

6 السنن الواردة في الفتن للداني 1038/5 (553)

7 الفتن لنعيم ابن حماد327/1 (1065)

8 أنظر تهذيب التهذيب لابن حجر 132/8، و9/4-10

بن نبهان و لا يصلح للمتابعة[1]، والثانية عن عطاء بن عجلان كذلك حديثه لا شيء[2] ، لكن توجد متابعة قاصرة عن أبي الصديق الناجي أخرجها الترمذي و قال هذا حديث حسن و قد روي من غير وجه عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه من حديث زر عن عبد الله، وقال هذا حديث حسن صحيح و في الباب عن علي و أبي سعيد و أم سلمة و أبي هريرة .

1 أنظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 49/2 8 376

2 ميزان الاعتدال للذهبي 75/3 (5644)

الحديث الثامن

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حَزْم، عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو مُوسَى الأشعريُّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قَالَ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الهَرْجَ، قَالُوا: مَا الهَرْجُ؟ قَالَ: القَتْلُ، قالوا: ما يكفينا أَنْ يُقتَلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ كلَّ عَامٍ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: لَيْسَ بِذَاكَ، ولَكِنْ قَتْلُكُمْ أَنْفُسَكُمْ ... ، فَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ؛ رَوَاهُ عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَسِيد بْنِ المتَشَمَّس، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النبيِّ ﷺ .

قلتُ: سَمِعَ الحَسنُ مِنْ أَبِي موسى؟

قال: لا .

التخريج و الدراسة :

الحديث رواه الحسن البصري و اختلف عليه فرواه عنه كل من –يونس بن عبيد و عوف و مبارك بن فضالة و قتادة – عن أسيد بن المتشمس عن أبي موسى به، و رواه أيضا عنه كل من –حزم بن أبي حزم و قتادة ويونس بن عبيد – عن أبي موسى به .

تخريج الوجه الأول:

رواية يونس أخرجها أحمد[1] عن إسماعيل، و نعيم بن حماد[2] عن هشيم، والبزار[3]، عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع ثلاثتهم – إسماعيل و يزيد و هشيم – عَنْ يُونُسَ به .

و أما رواية عوف فأخرجها ابن ماجه[4] عن محمد بن بشار – بندار – عن محمد بن جعفر –غندر– ، و ابن أبي شيبة في المصنف[5] عن هوذة بن خليفة، و البزار[6] عن عمرو بن علي عن غندر و ابن

1 مسند أحمد 408/32 (19636)

2 الفتن لنعيم ابن حماد 47/1 (68)

3 مسند البزار 56/8 (3047)

4 سنن ابن ماجه (3959)

5 مصنف ابن أبي شيبة 7 /480 (37834)

6 مسند البزار 56/8 (3048)

أبي عدي،و البخاري في التاريخ الكبير و لم يسق لفظه عن عثمان[1]، أربعتهم – محمد بن جعفر و ابن خليفة و عثمان و ابن أبي عدي – قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ به .

و أما رواية ابن فضالة فأخرجها نعيم بن حماد[2] عن ابن المبارك، و أبو نعيم[3] من طريق أسد بن موسى، كلاهما –ابن المبارك و ابن موسى – عن مبارك بن فضالة، و أما رواية قتادة فأخرجها أبو نعيم[4] من طريق أبو عوانة عن قتادة به، أربعتهم –يونس و عوف وابن فضالة و قتادة – عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسِيدُ بْنُ الْمُتَشَمِّسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَهَرْجًا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْهَرْجُ؟ قَالَ: « الْقَتْلُ » ، فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَقْتُلُ الْآنَ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَيْسَ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلُ جَارَهُ، وَابْنَ عَمِّهِ وَذَا قَرَابَتِهِ »، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَعَنَا عُقُولُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا، تُنْزَعُ عُقُولُ أَكْثَرِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَيَخْلُفُ لَهُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ لَا عُقُولَ لَهُمْ » ثُمَّ قَالَ الْأَشْعَرِيُّ : « وَايْمُ اللَّهِ، إِنِّي لَأَظُنُّهَا مُدْرِكَتِي وَإِيَّاكُمْ، وَايْمُ اللَّهِ، مَا لِي وَلَكُمْ مِنْهَا مَخْرَجٌ، إِنْ أَدْرَكَتْنَا فِيمَا عَهِدَ إِلَيْنَا نَبِيُّنَا ﷺ، إِلَّا أَنْ نَخْرُجَ كَمَا دَخَلْنَا فِيهَا » هذا لفظ ابن ماجه.

1 التاريخ الكبير للبخاري (1530)

2 الفتن لنعيم ابن حماد 30/1 (11)

3 تاريخ أصبهان لأبي نعيم 271/1

4 الفتن لأبي نعيم 271/1

الوجه الثاني :

رواية قتادة أخرجها أبو يعلى[1] عن عبد الواحد بن غياث عن أبي عوانة عن قتادة به، و أما رواية حزم فأخرجها أبو يعلى[2] عن أحمد بن المقدام العجلي، و الداني[3] من طريق عبد العزيز بن موسى كلاهما – أحمد و عبد العزيز – عن حزم به، و أما رواية يونس بن عبيد فأخرجها نعيم بن حماد[4] عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس به، ثلاثتهم – يونس و قتادة و حزم – عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَ أَبُو مُوسَى . وَهُوَ بِالدَّيْرِ مِنْ أَصْبَهَانَ به

الحديث بسياقه الكامل لا يثبت لأن الوجه الأول تفرد به أسيد بن المتشمس و قال علي ابن المديني: " والذين روى عنهم الحسن البَصْرِيّ من المجهولين : أحمر السدوسي، و أسيد بْن المتشمس " [5]

أما الوجه الثاني و هو الحسن عن أبي موسى فقد قال ابن المديني و أبو حاتم و أبو زرعة أن الحسن لم يسمع من أبي الأشعري شيء[6] .

لكن شطر الحديث الأول شاهده عند البخاري ومسلم بألفاظ متقاربة، فعند البخاري[7] بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الهَرْجِ، يَزُولُ فِيهَا العِلْمُ وَيَظْهَرُ فِيهَا الجَهْلُ » قَالَ أَبُو مُوسَى: " وَالهَرْجُ: القَتْلُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ "، و عند مسلم (2215/4) لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْهَرْجُ » قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: « الْقَتْلُ الْقَتْلُ » .

---

1 مسند أبو يعلى 222/13 (7247)

2 مسند أبو يعلى 237/13 (7255)

3 السنن الوارد في الفتن للداني 219/1 (11)

4 الفتن لنعيم ابن حماد 29/1 (10)

5 تهذيب الكمال للمزي245/3 "516" .

6 تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل 70/1 .

7 صحيح البخاري (7066)

الحديث التاسع

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الأَوْزاعي، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ قال: مَا مِنْ وَالٍي إِلاَّ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالمعْرُوفِ وتَنْهَاهُ عَنِ المنكَرِ، وبِطَانَةٌ لاَتَأْلُوهُ خَبَالاً ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ يُونس، عَنِ الزُّهري ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ .

قَالَ أَبِي: هُوَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ أشبهُ؛ لأنَّ محمَّد ابن عَمْرٍو يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه البخاري [1] عن عبدان عن عبد الله و عن أصبغ عن ابن وهب [2] كلاهما – ابن و عبد الله – عن يونس، و الطبراني[3] من طريق موسى بن عقبة، كلاهما –يونس و موسى – عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد .

و أخرجه الترمذي [4] عن محمد بن إسماعيل، و البخاري [5]، و الخرائطي في مكارم الأخلاق من طريق القنطري، والحاكم في المستدرك [6] من طريق الحسن بن إبراهيم، و البيهقي[7] من طريق الحسن بن إبراهيم، و البغوي [8]من رواية الترمذي، ثلاثتهم – البخاري و الحسن بن إبراهيم و علي بن داود القنطري – عن آدم بن إياس عن شيبان أبو معاوية، و أخرجه النسائي[9]عن محمد بن علي عن أبي حمزة السكري، كلاهما – أبو حمزة و شيبان – عن عبد الملك بن عمير، و أخرجه أحمد [10] عن

---

[1] صحيح البخاري 125/8 (6611)

[2] صحيح البخاري 77/9 (7198)

[3] المعجم الأوسط للطبراني 38/5 (4612)

[4] سنن الترمذي 183/4 (2369)

[5] الأدب المفرد للبخاري 99/1 (256)

[6] مستدرك الحاكم 145/4 (7178)

[7] شعب الإيمان للبيهقي 330/6 (4284)

[8] شرح السنة للبغوي 188/13 (3612)

[9] السنن الكبرى للنسائي 212/6 (6583)

[10] مسند أحمد 268/13 (7887)

مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن برد بن سنان، وأخرجه الطحاوي[1]من طريق مؤمل، و من طريق أحمد الطبراني [2]، و أخرجه أحمد[3]عن الوليد، ومن طريق الوليد ابن حبان[4]، و الطحاوي من طريق بشر بن بكر [5]، و البزار [6]عن الحارث بن سريع، و من طريق يعمر بن بشير كلاهما – الحارث و يعمر ــ عن ابن المبارك، و أخرجه البيهقي [7]من طريق أبو العباس ابن الوليد، وفي الشعب من طريق بشر بن بكر[8]، و الطبراني[9] في الأوسط من طريق المفضل بن يونس، خمستهم – الوليد و بشر وابن المبارك أبو العباس المفضل – عن الأوزاعي عن الزهري، و أخرجه النسائي [10] من طريق معاوية بن سلام، و أخرجه في الكبرى من نفس الطريق [11]، و أخرجه أبو يعلى [12] عن معمر عن هشيم عن عمر ابن أبي سلمة، و رواه عن الأوزاعي عن يحي ابن أبي كثير [13]، و الطبراني [14]، خمستهم – الزهري و عبد الملك و يحي ابن أبي كثير وعمر ابن أبي سلمة و محمد بن عمر – عن أبي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ " مَا مِنْ نَبِيٍّ وَلَا وَالٍ إِلَّا، وَلَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، وَمَنْ وُقِيَ شَرَّهُمَا، فَقَدْ وُقِيَ، وَهُوَ مِنَ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا " هذا لفظ أحمد .

و أخرجه و أخرجه النسائي في الكبرى، و البيهقي في السنن الكبرى، والبغوي في شرح السنة، كلهم من طريق شعيب بن الليث، و أخرجه الطحاوي من طريق هارون بن كامل، و الطبراني في الأوسط و

---

[1] شرح مشكل الآثار للطحاوي 357/5 (2116)
[2] مسند الشاميين للطبراني 207/1 (367)
[3] مسند أحمد 178/12 (7239)
[4] صحيح ابن حبان 70/14 (6191)
[5] شرح مشكل الآثار للطحاوي 358/5 (2117)
[6] مسند أحمد 307/10 (5901) و 294/14 (7904)
[7] السنن الكبرى للنسائي 190/10 (20317)
[8] شعب الإيمان للبيهقي 500/9 (7018)
[9] المعجم الاوسط للطبراني 219/3 (2967)
[10] السنن الكبرى للنسائي 158/7 (4201)
[11] السنن الكبرى للنسائي 190/7 (7776)
[12] مسند أبو يعلى 415/10 (6023)
[13] مسند أبو يعلى 397/10 (6000)
[14] المعجم الاوسط للطبراني 127/1 (188)

الكبير من طريق عبد الله بن صالح، ثلاثتهم – شعيب و هارون و عبد الله – حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ نَبِيَّ اللهِ ﷺيَقُولُ : " مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا كَانَ بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا وَلَهُ بِطَانَتَانِ : بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وُقِيَ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ "هذا لفظ الطحاوي .

فهذا الحديث أختلف على أبي سلمة فقيل عن أبي سعيد الخدري و قيل عن أبي هريرة و قيل عن أبي أيوب، فرجح البخاري الأولى و أبو حاتم الثانية و جوز الدارقطني الأوجه الثلاثة قال [1]: " وَلَا يُدْفَعُ حَدِيثُ صَفْوَانَ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ حَفِظَهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ".

ومنه حديث أبو هريرة رواه جمع فلا كلام فيه .

وتفرد الزهري بحديث أبو سعيد لا مغمز فيه لإمامته وخاصة في مثل هذه المتون .

أما صفوان فلم أعرفه .

[1] علل الدارقطني 117/6 (1016)

الحديث العاشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المبارك بْنِ فَضالَة، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النُّعمان بْنِ بَشير، عَنِ النبيِّﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتَنً كَقِطَعِ اللَّيْلِ المظْلِمِ ... ، الحديثَ.

قلتُ: وَرَوَى هَذَا الحديثَ يَحْيَى بنُ سُلَيم، عن هشام بن

حسَّان، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً .

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيحُ عندك ؟

قَالَ: الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عن النبيِّ ﷺ؛ أَشْبَهُ مِنْهُ مِنَ النُّعمان بْنِ بَشير.

التخريج و الدراسة :

الحديث يرويه الحسن البصري و اختلف عليه فرواه عنه مبارك بن فضالة و هشام عنه عن أبي موسى الأشعري، و رواه عنه يونس بن عبيد و مبارك بن فضالة عنه عن النعمان بن بشير .

أما حديث يونس فأخرجه أحمد [1] عن إسماعيل عن يونس بن عبيد، وأما حديث ابن فضالة فأخرجه أحمد [2]عن أبي النضر، و الطبراني [3] عن أبي مسلم عن مسلم بن إبراهيم، و أخرجه الداني في السنن الواردة في الفتن من طريق موسى بن داود، ثلاثتهم – أبو النضر و مسلم بن إبراهيم و موسى – عن مبارك بن فضالة، كلاهما – يونس و مبارك – عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: صَحِبْنَا النَّبِيَّ ﷺ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ : " إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، فِتَنًا كَأَنَّهَا قِطَعُ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، ثُمَّ يُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا، ثُمَّ يُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ أَقْوَامٌ خَلَاقَهُمْ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا يَسِيرٍ، أَوْ بِعَرَض الدنيا . هذا لفظ أحمد .

وأخرجه ابن أبي شيبة [4]عن حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن حسان، وأخرجه نعيم[5] من طريق ابن مبارك عن مبارك بن فضالة، كلاهما – هشام و ابن فضالة – عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي

[1] مسند أحمد 383/30 (18439)

[2]مسند أحمد 353/30 (18404)

[3] المعجم الاوسط للطبراني 49/3 (2439)

[4] مصنف ابن أبي شيبة 162/6 (30341)

[5] الفتن لنعيم46/1 (66)

مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «تَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا » هذا لفظ ابن أبي شيبة .

الحديث اختلف فيه يونس بن عبيد و هشام بن حسان على الحسن وكلا الإسنادين رجالهم جبال في الحفظ، و رواه ابن فضالة على الوجهين، لكن رواية هشام فيها إرسال الحسن لكن هي مسندة عند أبو داود و ابن ماجة والحاكم، وقال أبو زرعة كل ما حدث به الحسن عن أبي موسى الأشعري وجدت له أصلا خلا أربعة أحاديث .

الحديث الحادي عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثِ الَّذِي رَوَاهُ ابنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ ؛ فِي الرُّوَيْبِضَة ؟

قَالَ أَبِي: لا أعلم أحدًا روى عن عبد الله ابن دينار هذا الحديثَ

غيرَ محمَّد بْنِ إِسْحَاقَ، ووجدتُّ فِي رِوَايَةِ بَعْضَ البصريِّين: عَنْ عبد الله بن المثَنَّى الأنصاري، عن عبد الله ابن دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الأَزْهَر، عَنْ أنس، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

قَالَ أَبِي: وَلا أَدْرِي مَنْ أَبُو الأَزْهَر هَذَا !

قلتُ: مَن الذي رواه عن عبد الله بْنِ المثنَّى ؟

فَقَالَ: حَجَّاج الفُسْطاطي .

قَالَ أَبِي: لَوْ كَانَ حديثُ ابن إسحاقَ صحيحً، لَكَانَ قَدْ رَوَاهُ الثقاتُ عَنْهُ .

التخريج و الدراسة :

الحديث أخرجه أحمد [1]عن محمد بن جعفر عن عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق عن ابن المنكدر، و أخرجه عن عثمان ابن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس [2]، وأخرجه أبو يعلى [3]عن إسحاق ابن أبي إسرائيل عن عبد الله بن إدريس، و أخرجه الطحاوي [4] من طريق ابن إدريس، و أخرجه البزار [5]، والروياني [6]، و الطحاوي [7]، ثلاثتهم من طريق أبو كريب عن يونس بن بكير، كلاهما – عبد الله بن إدريس و يونس – عن محمد بن إسحاق، و أخرجه معمر [8]من طريق سعد بن عبد الرحمان الجحشي، كلاهما – محمد بن إسحاق و سعد – عن عبد الله بن دينار، و أخرجه الطبراني

[1] مسند أحمد25/21 (13298)
[2] مصنف ابن أبي شيبة 25/21 (13299)
[3] مسند أبو يعلى 378/6 ((3715)
[4] شرح مشكل الآثار للطحاوي 405/1 (466)
[5] مسند البزار 174/7 (2740)
[6] 388/1 (593)
[7] شرح مشكل الآثار للطحاوي 404/1 (463)
[8] جامع معمر ابن راشد382/11 (20803)

[1]عن بكر عن عبد الله بن يوسف عن ابن لهيعة عن عبد الله بن عبد الرحمان بن معمر عن عبد الله ابن أبي طلحة ، ثلاثتهم – عبد الله بن دينار و محمد بن المنكدر و عبد الله ابن أبي طلحة – عن أنس بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنِينَ خَدَّاعَةً يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ ؟، قَالَ: « الْمَرْءِ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ »، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ . هذا لفظ البزار .

حديث أنس هذا رواه عنه ثلاثة أنفس، هم : عبد الله بن دينار ومحمد بن المنكدر و عبد الله ابن أبي طلحة، أما حديث ابن دينار فرواه محمد بن إسحاق و تابعه سعيد بن عبد الرحمان الجحشي، لكن سعيد هذا مجهول وابن إسحاق لا يحتج به .

وأما حديث محمد بن المنكدر فتفرد به محمد بن جعفر المدائني و هو لا يحتج به .

وأما حديث عبد الله بن أبي طلحة فتفرد به ابن لهيعة وحديثه لا يصلح إلا للاعتبار .

وللحديث شواهد من حديث أبي هريرة و عوف بن مالك .

[1] المعجم الاوسط للطبراني 313/3 (3258)

الحديث الثاني عشر

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ نُعَيمُ بنُ حمَّاد، عَنْ سُفيان بْنِ عُيَينة، عَنِ أَبِي الزِّناد، عَنِ الأعْرَج، عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: أَنْتُمْ فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ فِيهِ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ، وسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا عِنْدِي خطأٌ؛ رَوَاهُ جَرير، وموسى بن أَعْيَن عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مَعْرُوفٍ، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً .

التخريج والدراسة :

أخرجه الترمذي [1] عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، و الطبراني [2]عن يحي بن عثمان ، [3]وتمام من طريق محمد بن عوف، و أبو نعيم [4]عن إسماعيل بن عبد الله، و السهمي [5]، و الخطيب [6]، كلهم من طريق نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺقَالَ: «إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ مِنْكُمْ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ مَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ بِعُشْرِ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا» : «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ» وَفِي البَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ .

وأخرجه أحمد [7] عن حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ الْأَسْوَدُ، قَالَ مُؤَمَّلٌ: وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الصِّدِّيقِ، يُحَدِّثُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ عُلَمَاؤُهُ كَثِيرٌ، خُطَبَاؤُهُ قَلِيلٌ، مَنْ تَرَكَ فِيهِ عُشَيْرَ مَا يَعْلَمُ هَوَى، أَوْ قَالَ: هَلَكَ، وَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَقِلُّ عُلَمَاؤُهُ وَيَكْثُرُ خُطَبَاؤُهُ، مَنْ تَمَسَّكَ فِيهِ بِعُشَيْرِ مَا يَعْلَمُ نَجَا "

---

[1] سنن الترمذي 530/4 (2267)

[2] المعجم الصغير للطبراني 274/2 (1156)

[3] فوائد تمام39/1

[4] حلية الأولياء لأبي نعيم 541/3

[5] تاريخ جرجان للسهمي464/1

[6] المتفق و المفترق للخطيب البغدادي 458/3 (1376)

[7] مسند أحمد 299/35 (21372)

و أخرجه الداني في السنن الواردة [1]عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ الزَّاهِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ: " إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ، وَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ - أَوْ قَالَ -: عَلَى النَّاسِ زَمَان، مَنْ أَخَذَ بِعُشْرِ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا "

هذا الحديث روي عن ثلاثة روايات، الرواية الأولى عن أبي هريرة و تفرد به نعيم بن حماد من بين أصحاب ابن عيينة وقد أنكره الأئمة على نعيم، قال الذهبي "هذا حديث منكر لا أصل له من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا شاهد، ولم يأت به عن سفيان سوى نعيم وهو مع إمامته منكر الحديث"[2] و أما الرواية الثانية عن أبي ذر و فيها إبهام الراوي عنه، أما الثالثة فعن الحسن و فيها أمران : إرسال الحسن و ضعف ابن أبي سليم

[1] السنن الواردة في الفتن 541/3 (229)

[2] تذكرة الحفاظ للذهبي 7/2

خاتمة

بعد هذه الدراسة المختصرة لأحاديث الفتن التي أعلها أبو حاتم تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- أهمية كتاب "العلل لابن أبي حاتم" بكونه يجمع الأحاديث المعلة على الأبواب.
- مكانة أب حاتم في علم العلل حيث نقل العلماء بعده أقاله في التعليل.
- ليس كل حديث مجود في كتب العلل ضعيف، بل قد يكن صحيحا بمجموع طرقه.
- كذلك ليست كل علة في الحديث تقدح فيه.
- وجود عدد لا بأس به من الأحاديث الصحيحة في هذه الأحاديث التي أعلها أبو حاتم.
- تنوع تعليل أبو حاتم لهذه الأحاديث وهناك أحاديث أعلها بسبب السند وأخرى بسبب المتن، عكس ما يقولون أن المحدثين لا اهتمام لهم إلا بالإسناد.
- كذلك نجد أن أبا حاتم أنكر أحاديث رغم أن كل رواتها ثقات، أي أن ميزان المحدثين في قبول الحديث ليس هو وثاقة الرواة واتصال السند فقط.
- قد يختلف علماء الحديث في الراوي أو الرواية وهنا يجب أن نلجأ إلى الترجيح بالقرائن.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، د م ن، د س ن.

- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/ 1997م.

- أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه: الأموال لابن زنجويه، ت: شاكر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، 1406هـ/1989م.

- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار القطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمان زين الله السلفي، ط1، دار طيبة، الرياض، 1405هـ/ 1985م.

- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني: سنن الدار قطني، شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1424هـ/ 2004م.

- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن نعمان بن دينار البغدادي الدار القطني: الضعفاء المتروكون، ت: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/ 1984م.

- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: النكت على كتاب بن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/ 1984م.

- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، ط1، دار الرشيد، 1406هـ/1986م.

- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ/ 1942م.

- أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط8، دار طيبة، السعودية، 1423هـ/2003م.

- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث، ت: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، د س ن، أنقرة.

- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422هـ/ 2002م.

- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ت: محفوظ الرحمان زين الله وآخرون، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1430هـ/ 2009م.

- أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني: كتاب المصنف، ت: حبيب الرحمان العظمي، ط2، المجلس العلمي، الهند، 1403هـ/ 1983م.

- أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري: مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، ت: أيمن عبد الجابر البحيري، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1419هـ/ 1999م.

- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي: شرح مشكل الأثار، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415هـ/ 1994م.

- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني: سنن أبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، بيروت، 1430هـ/2009م.

- أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري: مسند أبي داود، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 1419هـ/ 1999م.

- أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي: السنن الكبرى، ت: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/ 2001م.

- أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي: الضعفاء المتروكون، ت: محمد إبراهيم زايد، ط1، دار الوعي، حلب، 1396هـ/ 1976م.

- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/2001م.

- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ت: صبحي البدري السامرائي، ط1، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ/ 1988م.

- أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الظبي الطهماني النيسابوري المعروف بن البيع: المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/1990م.

- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحي بن منده العبدي: الإيمان لابن منده، ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/ 1985م.

- أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي: تعظيم قدر الصلاة، ت: عبد الرحمان عبد الجبار الفريوائي، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1406هـ/1985م.

- أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي: كتاب الفتن، ت: سمير أمين الزهيري، ط1، مكتبة التوحيد، القاهرة، 1412هـ/ 1991م.

- أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1271هـ/ 1952م.

- أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم: العلل لابن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين، ط1، مطابع الحميضي، السعودية، 1427هـ/ 2006م

- أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ/ 1988م.

- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحي بن هلال التميمي الموصلي: مسند أبو يعلى، ت: حسين سليم صحراوي، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ/ 1984م.

- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي: السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، ت: عبد العلي عبد الحميد، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1423هـ/ 2003م.

- ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر: معجم الشيوخ، ت: وفاء تقي الدين، ط1، دار البشائر، دمشق، 1421هـ/ 2000م.

- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني: المعجم الصغير، ت: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ/ 1985م.

- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني: المعجم الكبير، ت: فريق من الباحثين، إشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمان الجرسي، د د ن، د م ن، د س ن.

- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني: الدعاء للطبراني، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/ 1992م.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي: تذكرة الحفاظ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/ 1998م.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي: سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين. ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/ 1985م.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، 1382هـ/ 1962م.

- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني: السنن الواردة في الفتن، ت: رضاء الله بن محمد إدريس المباركافوري، ط1، دار العاصمة، الرياض، 1416هـ/1995م.

- عثمان بن عبد الرحمان أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406هـ/ 1986م.

- علي بن الجعد بن عبيد الله الجوهري البغدادي: مسند بن الجعد، ت: عامر أحمد حيدر، ط1، مؤسسة نادر، بيروت، 1410هـ/ 1990م.

- عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، تاريخ المدينة لابن شبة، ت: فهيم محمد شلتوت، د د ن، جدة، 1399هـ/ 1979م.

- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم من سننه وأيامه = صحيح البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، د م ن، 1422هـ/ 2002م.

- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي: صحيح بن حبان، ت: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ/ 1993م.

- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن مهاذ بن معبد التميمي: الثقات، ط1، دار المعارف العثمانية، الهند، 1393هـ/ 1973م.

- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي: سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ/ 1975م.

- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: التمييز، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، مكتبة الكوثر، السعودية، 1410هـ/ 1989م.

- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د س ن.

- معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي: الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) ت: حبيب الرحمان الأعظمي، ط2، المجلس العلمي بباكستان وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، 1403هـ/ 1983م.

- يوسف بن عبد الرحمان بن يوسف أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/ 1980م.

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر وعرفان

ملخص الرسالة

مقدمة : ..... أ

المبحث الأول : مفاهيم حول العلة والتعريف بأبي حاتم **6**

المطلب الأول : مفاهيم حول العلة **7**

المطلب الثاني : أبو حاتم و مكانته **14**

المبحث الثاني : تخريج الأحديث ودراستها: **19**

المطلب الأول : الاحاديث التي اعلها بمخالفة احاديث اخرى **20**

المطلب الثاني : الاحاديث التي اعلها بعلل مختلفة **47**

خاتمة **70**

قائمة المصادر والمراجع **71**